

حذف الفاعل عند النحويين

رفيع غازي السلمي

أستاذ النحو والصرف المساعد في كلية الآداب والعلوم الإنسانية
فرع كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١/٦/١٤٣٢هـ؛ وقبل للنشر في ٢٧/٤/١٤٣٣هـ)

ملخص البحث. بيان مواضع الاتفاق والاختلاف في حذف الفاعل عند النحويين، ودراسة تلك المواضع دراسة متأنية، تزيل الإشكال، وتدفع التناقض، وتقرر الحكم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا
ونبينا محمد، وآله وصحبه ومن تبع سنته إلى يوم الدين،
أما بعد؛ فإن من جملة العلوم التي تفانى علماؤنا
الأقدمون - رحمهم الله تعالى - بدراستها وخدمتها،
مدعومين بحب العلم والتعلم، والتنافس في خيري الدنيا
والآخرة، والاستطلاع والاستكشاف، وإخلاص العمل
لله، وتحري الدقة والشمولية والموضوعية - علم النحو،
فقد ألفوا فيه مصنفات قيمة، استوعبت ذررا ونفائس،
وأصولا راسخة، وحازت الإجلال والإكبار من كل
مُنصفٍ عربي وغير عربي.

وإن من يُكثر تعاطيها، وينعم النظر بها تتجلى له
أسرارها وحقائق لم تكن في الحسبان. ولقد لفت انتباهي
في أثناء قراءتي شيء منها التصريح بحذف الفاعل في
مواضع، مع تخصيص بعضها بالاطراد، وهو مخالف لما
أصله هؤلاء العلماء، وبات من المسلمات التي لا
يدخلها شكّ وريب من أنّ الفاعل لا يمكن أن يكون
محدوفا؛ كيلا يبقى الحدث بلا مُحدث، والمسند بلا
مسند إليه. ولا شك أنّ مثل هذا قد يُحدث عند القارئ
لبسا، ويُولد إشكالا، ويُصوّر تناقضا، فأخذت في تتبع
هذه المواضع المنصوص عليها بحذف الفاعل، فألفتها
وافرة العدد، قد صرّح المتقدمون بجلها اتفاقا حيناً
واختلافا حيناً آخر، فدرستها دراسة متأنية أمناً للبس،

إليه فعل أو ما في تأويله) يُدخل مَنْ وجد منه الفعل حقيقة، نحو: قام زيد، أو لم يوجد، نحو: رخص السعر، ومات زيد، خلافا لما قاله بعض النحويين: من أن "الفاعل مَنْ وجد منه الفعل"^(٢). وقوله (مقدم) رفعٌ لتوهم دخول (زيد) من: زيد قام؛ لأنه حينئذ مبتدأ، خلافا للكوفيين الذين يميزون تقديم الفاعل على عامله^(٣). وقوله "أصلي المحل" يُخرج نحو (قائم زيد) على قول جمهور البصريين^(٤)؛ لأنَّ (قائم) خبر مقدم. وقوله "أصلي المحل والصيغة" يُخرج نائب الفاعل، نحو: ضُرب زيد^(٥).

حذف الفاعل بين الإثبات والنفي

تواترت نصوص كثيرة من النحويين على أن الفاعل لا يحذف؛ استنادا إلى التزام العرب ذلك، وتنزيلهم إياه من الفعل وما قام مقامه منزلة الجزء من الكل - من أوجه متعددة، منها: "أن آخر الفعل يُسكن لضمير الفاعل؛ لثلاثي يتوالى أربعة متحركات كـ "ضربت"، ولم يُسكن مع ضمير المفعول نحو: ضربنا؛ لأنه في حكم المنفصل. وأنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك"^(٦) - فكما لا يجوز حذف جزء الكلمة لا يجوز حذف الفاعل. ولعل من أنصح هذه النصوص قول ابن الحاجب: "حذف الفاعل لم

ودفعاً للتناقض، وتقريراً للحكم. فظهر لي - على ما سيأتي بيانه - دقة مبحثها، ولطافة مسلكها، وتعدد الآراء في المختلف منها، كلُّ بدليله وحجته. كما ظهر لي اتكاء بعض النحويين على المساحة في النقل، وإطلاق الأحكام، واستنادهم على اعتبارات وأصول خاصة قد لا تتلاءم مع اعتبارات وأصول غيرهم. هذا وقد انتظم البحث بعد هذه المقدمة في تمهيد ومبحثين وخاتمة.

ففي التمهيد حديث عن: مصطلح الفاعل - حذف الفاعل بين الإثبات والنفي - مواضع الحذف. وفي المبحث الأول: دراسة فيما ذكره المتقدمون من مواضع الحذف، وزعت على مطلبين: الأول: مواضع الاتفاق، والثاني: مواضع الاختلاف.

وفي المبحث الثاني: دراسة فيما ذكره بعض المتأخرين والمحدثين من مواضع الحذف. أمَّا الخاتمة فقد اشتملت على نتائج البحث. والله أسأل أن يوفقنا لما يحب ويرضى، ويلهمنا الحق والصواب، إنه ولي ذلك سبحانه.

التمهيد

مصطلح الفاعل

للفاعل عند النحويين أكثر من تعريف اصطلاحى، لا مندوحة من استعراضها جميعا، ويكفي منها تعريف ابن هشام الأنصاري في كتابه "أوضح المسالك"؛ لشموله، وقربه من تعريفات أكثر المتأخرين، يقول: "الفاعل اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدّم، أصلي المحل والصيغة"^(١). فقوله (أسند

(٢) اللباب في معرفة البناء والإعراب (١/١٤٨).

(٣) ينظر: الارتشاف (٣/١٣٢٠)، والتصريح (٢/٢٣٩).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٧٤)، والتصريح (١/٥١٣) و(٢/٢٧٤).

(٥) ينظر: التصريح (٢/٢٤٠).

(٦) اللباب في معرفة البناء والإعراب (١/١٤٩) بتصرف يسير.

(١) ص (١/١٩٧).

"ولا يجوز أن يحذف الفاعل، ويفرغ الفعل منه، كما يحذف المبتدأ، من حيث اجتماعهما في أنهما محذوث عنهما؛ لأنّ الفاعل يضمّر في فعله حيث حذف المبتدأ، فإذا كان كذلك لم يجوز أن يحذف الفاعل من حيث حذف المبتدأ"^(١٢).

ويقول الشاطبي: "فإنّ العرب التزمت أن تأتي لكل فعل بفاعله، وألا تحذفه حذفاً وإن دلّ عليه الدليل، وهي في التزام هذا الحكم بخلاف المبتدأ، إذ يجوز حذفه للدليل"^(١٣).

وفي الوقت الذي أجمعت فيه النصوص السابقة على أن الفاعل لا يحذف، وأنّ العرب قد التزمت ذلك فقد تناثرت في بعض كتب النحويين نصوص على النقيض تماماً، أثبتت حذف الفاعل عن العرب في مواضع، على سبيل الجواز تارة، وعلى سبيل الاطراد تارة أخرى.

ففي الكافية أثبت ابن الحاجب حذف الفاعل مع فعله، مع أنه قد نص قبل على أن الفاعل لم يثبت حذفه بحال، يقول في سياق حديثه عن الفعل والفاعل: "وقد يحذفان معاً، مثل: نعم لمن قال: أقام زيد"^(١٤). وفي شرح الجمل أجاز ابن عصفور حذف الفاعل بقيد وجود الدليل مع أنه قد نص قبل - أيضاً - على أن الفاعل لا يحذف، يقول: "ويجوز لك أن تحذف الفاعل إذا كان في الكلام ما يدل عليه"^(١٥).

يثبت بحال"^(٧). وقول ابن عصفور: "وإنّما لم يجوز حذف حذف الفاعل؛ لأنّه لا يخلو من أمرين: أحدهما أن يحذف حذف اقتصار، والآخر أن يحذف حذف اختصار. أمّا الاقتصار فلا يتصور؛ لأنّك لو قلت: قام، ولم تذكر الفاعل، ولا أردت أن تقدره لكنت قد تكلمت بغير مفيد. وأمّا حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً؛ لأنّ العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد..."^(٨). وقوله - أيضاً - فيما نقله عنه أبو حيان "حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا عند الكوفيين"^(٩). وقول الشاطبي^(١٠): "فإنّ كل فعل لا بدّ له من فاعل مظهر أو مضمّر، إذ لم يوجد في كلام العرب دونه". وقول ابن يعيش^(١١): "أمّا حذف الفاعل ألبتة، وإخلاء الفعل عنه، فغير معروف في شيء من كلام العرب".

وقد غدا هذا الحكم من الأحكام المسلّم بها في الدرس النحوي، وعليه تحقّق التمايز بين الفاعل والمبتدأ في الحذف وعدمه، فمع كونهما مسندين في التركيب - والمسند عمدة لا يستغنى عنه - فإنّ الفاعل لا يحذف، والمبتدأ قد يحذف، والعلّة في ذلك أن الفعل وما قام مقامه يتحمل الضمير، وإذا تحمّله فإنّ الفاعل إن لم يكن ظاهراً فهو مضمّر. يقول الفارسي:

(٧) الإيضاح في شرح المفصل (١/١٦٤).

(٨) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٦١٩).

(٩) التذييل والتكميل (١٠٦/٧) نقلاً عن "شرح الإيضاح" لابن عصفور، وهو كتاب مفقود - فيما أعلم - عدا قطعة منه صغيرة محفوظة بمكتبة جامعة الإمام.

(١٠) المقاصد الشافية (٣/١٩٤).

(١١) شرح المفصل (١/٧٧).

(١٢) الحلبيات (٢٣٧).

(١٣) المقاصد الشافية (٣/١٩٦).

(١٤) ص (٣٥).

(١٥) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/٢٤).

النصوص لتجلى له التناقض بأدنى نظر، ليس بين نصوص النحويين مجتمعة، بل بين نصوص الواحد منهم، ولتساءل: كيف يكون هذا التناقض عندهم مع ما هم عليه من التحقيق والتبريز؟. ولو أخذ بإطلاق القول عند مَنْ نصّ على نفي الحذف لكان من المفترض أن نجد في نصوص المثبتين ألفاظا دالة على الخروج عن الحكم كالضرورة والشذوذ والندرة... وغير ذلك، كما هو حال الأحكام العامة في الدرس النحوي، أما أن نجد ألفاظا نحو الاطراد والجواز فإن ذلك إن دل على إثبات الحذف فإنه دال أيضا - على اعتبارات للحذف عند النحويين غير ظاهرة، ولعل نص أبي حيان السابق الذي أثبت فيه خلافا بين البصريين والكوفيين في جواز الحذف يلمح إليها.

ثم إنه لو سلّم باطراد المواضع الأربعة التي ذكرها الشيخ خالد الأزهري في نصه السابق لتساءل: لم لم يستثنها النحويون قبله؟، ولم لم يذكرها في باب الفاعل، كما ذكروا مواضع حذف نظيره المبتدأ في باب الابتداء؟.

وهكذا ترد عليه الأسئلة، ولا إجابة شافية لها؛ وهكذا تخاطر بباله الاحتمالات، ولا طريق لتجنبها، إلا بدراسة جادة تُقرر الحكم، وتُزيل المشكل، وتُثبت الخلاف بين النحويين أو تنفيه، وتكشف اعتبارات النحويين للحذف، وتُوجد علائق ترابطية بين النصوص، وتخدم دارس العربية، وهو ما أردت الوصول إليه من خلال تتبع مواضع حذف الفاعل ودراستها.

مواضع الحذف

تأثرت - كما تقدّم - مواضع حذف الفاعل في كتب المتقدمين، فاعتنى المتأخرون باستقصائها وضمّها

وفي شرح الكافية جعل الرضي حذف الفاعل جائزا بقاء إقامة قائم مقامه، يقول في سياق حديثه عن الفاعل: "لا يجوز حذفه إلا مع قائم مقامه"^(١٦)، وفي نص آخر أثبت الحذف على مذهب الكسائي وحده، يقول: "أما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلا عند الكسائي"^(١٧).

وفي النكت الحسان جعل أبو حيان جواز حذف الفاعل مذهبا كوفيا، يقول: "نص البصريون على أن الفاعل لا يجوز حذفه خلافا للكوفيين"^(١٨).

وفي التصريح ذكر الشيخ خالد الأزهري أربعة مواضع مطردة في حذف الفاعل، يقول: "ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع: في باب النائب عن الفاعل، نحو ﴿فُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [الآية (٣٩) من سورة مريم]، وفي الاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا هند، وفي "أفعل" بكسر العين في التعجب، إذا دل عليه متقدّم نحو ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾ [الآية (٣٨) من سورة مريم] وفي المصدر، نحو: ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [١٤] بَيِّنًا ﴿ [الآيتان (١٤-١٥) من سورة البلد]"^(١٩).

ولا شك أن مَنْ يطلع على نصوص النحويين هذه المثبتة حذف الفاعل، ويقارنها بالنصوص السابقة النافية حذف الفاعل، وينعم النظر بها تتحصّل لديه جملة من الأسئلة والاحتمالات. إذ لو أخذ بظواهر

(١٦) (١٠٦/٢).

(١٧) المصدر نفسه (٢٠١/١).

(١٨) ص (٥١).

(١٩) (٢٥٣/٢).

المشهور عنه، وهشام الضرير، والسهيلى وابن مضاء. والثاني: فاعل (نعم) في نحو: نعم رجلاً زيدا عند ابن الطراوة^(٢٤)، والثالث: فاعل خلا وعدا وحاشا إذا استثنى بها عند ابن مالك^(٢٥).

المبحث الأول: "دراسة مواضع الحذف عند المتقدمين" وفيه مطلبان

المطلب الأول: مواضع الاتفاق

تبين لي اتفاق النحويين المتقدمين على حذف الفاعل في أربعة مواضع، هي: أولاً: حذف الفاعل مع فعله

قد يحذف الفاعل مع فعله، إذا كان في الكلام ما يدلّ عليهما^(٢٦). ويكون ذلك جائزاً وواجباً، فالجائز نحو: (نعم)، جواباً لمن قال: أقام زيد؟، فحذف الفعل والفاعل بعد (نعم)؛ لدلالة ما قبلهما، ويجوز أن تقول في الجواب: (نعم قام زيداً)، فتذكر الفعل والفاعل.

أما الواجب ففي مواضع مستثناة من أبواب النحو^(٢٧)، وهي: كل باب ينتصب فيه الاسم على إضمار الفعل المتروك إظهاره، نحو: يا رجلاً، في باب النداء، فـ(رجلاً) منصوب بفعلٍ واجب الحذف،

(٢٤) ينظر: التذييل والتكميل (ج٥/١٧٦/أ)، والارتشاف (٢٠٤٨/٤)، وابن الطراوة النحوي (٢٧٢).

(٢٥) ينظر: التسهيل (١٠٦).

(٢٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٠١/١)، والهمع (٥١٢/١)، والنكت على الألفية (٣٤٣/١).

(٢٧) ذكرها ابن عصفور بالتفصيل في شرحه الكبير على الجمل (٤٠٧/٢).

في مكان واحد، والإضافة إليها، كلُّ بقدر جهده، حيث استطاع السيوطي أن يجمع ستة مواضع لحذف الفاعل، أربعة سبق ذكرها، وهي: فاعل المصدر، وفاعل أفعل به، والاستثناء المفرغ في نحو: ما قام إلا زيد، وحذف الفاعل مع فعله. واثنان مضافان هما: فاعل فعل المؤنثة المخاطبة وجماعة المذكرين المؤكّد بالنون، نحو: إضْرِبَنَّ، وإضْرِبَنَّ، والفاعل إذا قام مقامه حالان للتفصيل نحو: تلففها رجل رجل^(٢٠).

كما استطاع الصبان^(٢١) أن يضيف موضعين آخرين هما: النائب عن الفاعل، والفاعل في نحو: ما قام وقعد إلا زيد. وكذلك استطاع محمد محيي الدين عبد الحميد^(٢٢) أن يضيف موضعين آخرين هما: إقامة المضاف إليه مقام الفاعل نحو قولهم: بنو فلان يطؤونهم الطريق، وفاعل (قلّ) و(كثر) ونحوهما، إذا اتصلت بهما (ما) في نحو: قلما يكون ذلك. ومن جملة هذه المواضع نظم الدنوشري^(٢٣) خمسة في قوله:

تَعَجُّبٌ وَمَصْدَرٌ وَاسْتِثْنَاءٌ

وبابُ نائبٍ بها يُسْتِثْنَى

عن فاعلٍ لفظاً كذا إذا سَكَنَ

وبعدَهُ مُسْتَتِرٌ بلا وَهَنْ

وقد فات هؤلاء جميعاً ذكر ثلاثة مواضع آخر، الأول: فاعل الفعل الأول في نحو: قام وقعد زيد، أو أكرمني وأكرمتُ قومك، عند الكسائي في القول

(٢٠) ينظر: النكت على الألفية (٣٤٢/١).

(٢١) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني (٥٢٣/٢).

(٢٢) ينظر: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب التصريح (١٥٩-١٦٠).

(٢٣) ينظر: حاشية يس على التصريح (٢٤٠/٢).

لم يبقَ الفعل بلا فاعل في اللفظ، أي لم يحذف الفاعل لفظاً ومعنى، إنما حذف لفظاً حسب.

ثانياً: نائب الفاعل

قد يحذف الفاعل ويقام غيره - مما يصلح للنيابة - عنه في جميع أحكامه^(٣٤)؛ لأغراضٍ يقصدها المتكلم، منها علمه به، والإيهام، والتحقيق...^(٣٥)، نحو قوله تعالى: ﴿وَعِضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾^(٣٦)، أي أغاض الله الماء، وقضى الله الأمر^(٣٧)، فحذف الفاعل (لفظ الجلالة)؛ للعلم به، وأقيم المفعول به (الماء - الأمر) مقامه؛ لصلاحيته في النيابة عنه، "فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعمدة بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه"^(٣٨). وهذا الحذف - كما سبق من نص الشيخ خالد الأزهري - مطرد، لا خلاف بين النحويين فيه^(٣٩)؛ لقيام قائم مقام الفاعل؛ و"لأنَّ الفعل لم يبقَ على صيغته التي كان لها، وهو مبني للفاعل"^(٤٠).

(٣٤) ينظر: شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٥٣٤)، والارتشاف (٣/١٣٢٥)، والتصريح (٢/٣٠٩).
(٣٥) نظم أبو حيان الأندلسي هذه الأغراض في أرجوزة ذكرها في كتابه الارتشاف (٣/١٣٢٥)، حيث قال:
وحذفه للخوف والإيهام

والوزن والتحقيق والإعظام
والعلم والجهل والاختصار
والسجع والوفاق والإيثار
(٣٦) الآية (٤٤) من سورة هود.
(٣٧) ينظر: التصريح (٢/٣٠٩).
(٣٨) التصريح (٢/٣٠٩).
(٣٩) ينظر: النكت الحسان (٥١).
(٤٠) التذليل والتكميل (٦/٢١٨).

وفاعله محذوف معه، تقديره: أنادي رجلاً، أو أدعو رجلاً، ثم عوّض عن الفعل والفاعل المحذوفين وجوباً حرف النداء (يا). وإنما وجب حذفهما؛ وعدم إظهارهما؛ "لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوّض منه"^(٢٨).

ولا خلاف بين النحويين في حذف الفاعل في هذا الموضوع، يقول ابن هشام: "ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: ﴿قَالُوا﴾^(٣٠) الآية (٣٠) من سورة النحل، ويا عبد الله، وزيدا ضربته"^(٢٩)، التقدير في الآية: "أنزلَ خيرًا"؛ لآته جواب لقوله جل ثناؤه: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾^(٢٤) الآية (٢٤) من سورة النحل^(٣٠). والتقدير في (زيداً ضربته): "ضربت زيدا ضربته" كما هو مبين في باب الاشتغال^(٣١). وإنما عبّر ابن هشام بجواز حذف الفاعل مع فعله مع أن الأمثلة التي ذكرها تقتضي وجوب حذف الفاعل مع فعله؛ لكي يتحاشى التناقض مع قوله قبل: "فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه..."^(٣٢). ولذلك علّق الدسوقي على نص ابن هشام هذا بقوله: "هذا مرتبط بقوله" فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه"^(٣٣). ولعلّ عدم استثناء أكثر النحويين هذا الموضوع من حكم منع حذف الفاعل أنه

(٢٨) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/٤٠٨).

(٢٩) مغني اللبيب (٢/٦٩٨).

(٣٠) ينظر: الكتاب (٢/٤١٧)، والأصول (٢/٢٦٤)، والبحر المحيط (٥/٤٨٧).

(٣١) ينظر: شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/٤٠٩)، والتصريح (٢/٣٥٠).

(٣٢) مغني اللبيب (٢/٦٩٧).

(٣٣) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٣/٣٥٨).

بقوله: "فإن ضمير المخاطبة والجمع حُذِفَ؛ لالتقاء الساكنين"^(٤٧)؛ لأن المحذوف في الآيتين ليس ضمير المخاطبة والجمع، وإنما هو لام الكلمة على ما نص عليه غيره من النحويين^(٤٨)، إذ الأصل في ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ قبل التوكيد: "لَتُبْلَوُونَ - ك (تُنصَرُونَ)"، بواوين الأولى لام الفعل، والثانية واو الجماعة. فإما أن تقول: استثقلت الضمة على لام الفعل، فحذفت لاستثقالها، أو تقول: تحركت وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا. وعلى التقديرين: التقى ساكنان: "الواو" على التقدير الأول، و"الألف والواو" على التقدير الثاني، فحذف أول الساكنين، فصار (لَتُبْلَوُنَّ) بوزن (تُعَوَّنُ)، ثم أكد بالنون الثقيلة، فصار (لَتُبْلَوُنَّ) بثلاث نونات، فحذفت نون الرفع لفظاً؛ لتوالي النونات، فالتقى ساكنان: واو الجماعة ونون التوكيد المدغمة، وتعدّر حذف إحداهما، فحركت الواو بحركة تجانسه، وهي الضمة"^(٤٩).

والأصل في ﴿تَرَيْنَ﴾ قبل التوكيد: "تَرَّيْنِ" (تَرَّيْنِ) ك(تَمْنَعِينِ)، نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها، ثم حذفت الهمزة، فصار (تَرَّيْنِ) بفتح الراء، وكسر الياء الأولى، وسكون الثانية. فإما أن تقول: حذفت الكسرة لاستثقالها، أو تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا. وعلى التقديرين التقى ساكنان، حذف أولهما - كما مر - فصار (تَرَّيْنِ) - بفتح الراء وسكون الياء - ثم دخل الجازم وهو (إن) الشرطية المتصلة بـ(ما) الزائدة،

ثالثاً: فاعل فعل المؤنثة المخاطبة وجماعة المذكورين المؤكد بالنون

عدّ بعض النحويين^(٤١) - من بينهم السيوطي^(٤٢) - من مواضع حذف الفاعل: الفاعل إذا كان ضميراً بارزاً، إما لجماعة المذكورين المضموم ما قبله، وإما للمؤنثة المخاطبة المكسور ما قبله، وقد أكد فعله المسند إليه بالنون، سواء أكان فعل أمر نحو: إضْرِبَنَّ، وإضْرِبِينَ، أم فعل مضارع نحو: تَضْرِبَنَّ، وتَضْرِبِينَ. وإنما حذف الفاعل في هذه الحال؛ لالتقاء الساكنين، إذ الأصل في (إضْرِبَنَّ، وإضْرِبِينَ): إضْرِبُونَ، وإضْرِبِينَ، فالتقى ساكنان: الواو ونون التوكيد المدغمة، والياء ونون التوكيد المدغمة، فحذفت الواو والياء اللتان في محل رفع فاعل؛ لاعتلالهما، ووجود دليل يدل عليهما، وهو الضمة والكسرة.

والأصل في (تَضْرِبَنَّ، وتَضْرِبِينَ): تَضْرِبُونَ، وتَضْرِبِينَ بنون الرفع، فكرهوا توالي ثلاث نونات، فحذفوا نون الرفع، فأصبح (تَضْرِبُونَ، وتَضْرِبِينَ)، فالتقى ساكنان الواو ونون التوكيد المدغمة، والياء ونون التوكيد المدغمة، فحذفت الواو والياء للعلّة السابقة^(٤٣).

وقد سها السيوطي^(٤٤) حين مثل لهذا الحذف بنحو ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾^(٤٥) و﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ﴾^(٤٦)، وعقّب

(٤١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٥٢٣/٢).

(٤٢) ينظر: الهمع (٥١٢/١)، والنكت (٣٤٣/١).

(٤٣) ينظر: أمالي ابن الشجري (٤٩٠/٢)، وتمهيد القواعد

(٣٩٤٠/٨)، والتصريح (١٩٣/٤).

(٤٤) ينظر: الهمع (٥١٢/١)، والنكت (٣٤٣/١).

(٤٥) الآية (١٨٦) من سورة آل عمران.

(٤٦) الآية (٢٦) من سورة مريم.

(٤٧) الهمع (٥١٢/١)، والنكت (١٦٥/١).

(٤٨) ينظر: أمالي ابن الشجري (٤٩٢/٢)، والدر المصون

(٥٢٢/٣)، وشرح شذور الذهب (٧٢).

(٤٩) التصريح (٢٠٣/١).

مستترا، وهو ما عبّر عنه ابن مالك في باب الفاعل من ألفيته بقوله:

وبعد فعلٍ فاعلٌ فإنَّ ظَهَرَ
فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

لأنَّ الفاعل - هنا - ليس ظاهراً، ولا ضميراً مستتراً. وعليه فإنَّ هذه المسألة من مواضع حذف الفاعل التي اتفق عليها النحويون. ويضاف إلى ما استثنى بعض النحويين فيها حذفُ ضمير المؤنثة المخاطبة المفتوح ما قبله على لغة طيِّئ^(٥٣)؛ لأنهم يقولون: إْحْشَنَّ يا هند، فيحذفون الياء التي هي في محل رفع فاعل، في حين يقول غيرهم: إْحْشَنَّ يا هند، فيثبتون الياء.

رابعاً: حذف الفاعل المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه

قد يحذف الفاعل المضاف؛ للعلم به، وينوب عنه المضاف إليه في إعرابه^(٥٤)، نحو قولهم^(٥٥): بنو فلان يطؤون الطريق، أي: يطؤون أهل الطريق، فحذف الفاعل الحقيقي (أهل)؛ بدلالة المعنى، وأقيم المضاف إليه (الطريق) مقامه في الإعراب، فرفع بعد أن كان مجروراً.

وهذا الحذف لفظيٌّ - أيضاً - وهو أشبه شيء بالحذف في نائب الفاعل السابق^(٥٦)، ولذلك كان مقيساً عند أكثر

(٥٣) ينظر: التسهيل لابن مالك (٢٧٠)، وشرح الرضي على الكافية (٤٨٩/٤)، وتمهيد القواعد (٣٩٤٤/٨).

(٥٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٥/٣)، ومغني اللبيب (٧١٥/٢).

(٥٥) ينظر: الكتاب (٢١٣/١) و (٢٤٧/٣)، والمقاصد الشافية (١٤٧/٤).

(٥٦) ينظر: المقاصد الشافية (١٥٠/٤).

فحذفت نون الرفع، فصار (فإمّا تُرى) - بسكون الياء المفتوح ما قبلها - ثم أكد بالنون، فالتقى ساكنان، ياء المخاطبة ونون التوكيد، وتعذر حذف إحداهما، فحرّكت الياء بحركة تجانسها، وهي الكسرة^(٥٠). فالمحذوف - إذاً - في هاتين الآيتين لام الكلمة، الواو في (لتبلون)، والياء في (ترين)، وليس واو الجماعة ولا ياء المخاطبة الواقعين في محل رفع فاعل.

وحكم حذف ضمير الجماعة المذكورين وضمير المخاطبة المؤنثة اللذين هما في محل رفع فاعل في هذه المسألة إنما هو باتفاق من النحويين على ما تبين لي. ولذلك بحث بعض المتأخرين عن سرّ عدم عدّ أكثر النحويين هذه المسألة من مواضع حذف الفاعل، وتوصلوا إلى أمرين:

الأول: أن ذلك غفلة منهم، وهو ما نص عليه السيوطي بقوله: "وأغفلوا استثناء هذه الصورة هنا"^(٥١).
الآخر: أن حذف الفاعل - هنا - لفظي لعله تصريفية، والمحذوف لعله كالمثبت وهو ما نص عليه الصبان بقوله: "وكون الفاعل فيه محذوفاً فهو كالثابت، لا يمنع كونه محذوفاً، بل يقرره"^(٥٢).

وما توصل إليه الصبان - من وجهة نظري - هو الأقرب إلى مقصد النحويين، لكن ذلك لا يدفع عنهم ألا يذكروا أنّ الفاعل واجب الحذف في هذا الموضع، كما لا يدفع عنهم الاعتراض بأن الفاعل في هذه المسألة محذوف من اللفظ غير مثبت، بناء على ما تقرّر عندهم من أن لكل فعلٍ فاعلاً، إما ظاهراً أو

(٥٠) التصريح (٢٠٤/١).

(٥١) النكت (١٦٥/١).

(٥٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٥٢٣/١).

اتفق فعلانِ على طلبِ الفاعليةِ نحو: قام وقعد زيد، أو كان الفعل الأول طالبا فاعلا، والفعل الثاني طالبا مفعولا نحو: أكرمني وأكرمتُ قومك فإن فاعل الفعل الأول - إذا أعمل الفعل الثاني - محذوف في كلتا الحالتين، مستدلا على ذلك بما يلي:

- دلالة المعنى على الحذف^(٦٢)، والفاعل يجوز حذفه لذلك، نحو قول سَوَّار بن مُضَرَّب^(٦٣):

فإنَّ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي

إلى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا

- "أن حذف الاختصار لا يُخرج الكلام إلى غير الإفادة، فكان كالمفعول؛ ولأنَّ الاختصار يكون في المتلازمين كالمبتدأ والخبر فكذلك هنا"^(٦٤).

- أنَّ الفاعل في هذه الحال، لا يخلو إما أن يكون مضمرا (ضميرا مستترا) أو محذوفا، والإضمار ممتنع؛ لأنه قبل الذكر، فلم يبق إلا أن يكون محذوفا.

- التمسك بظاهر ما حكاه سيويه^(٦٥) من قولهم: ضربني وضربتُ قومك، ونحو قول علقمة بن عبدة^(٦٦):

تَعَفَّقَ بِالْأَرطَى لَهَا وَأَرَادَهَا

رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ

(٦٢) ينظر: التذييل والتكميل (١٧٤/٦)، وتمهيد القواعد (١٦١٠/٤).

(٦٣) ينظر: النوادر في اللغة (٢٣٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٦٢٠/١)، والتذييل والتكميل (١٧٤/٦).

(٦٤) التذييل والتكميل (٢١٧/٦).

(٦٥) ينظر: الكتاب (٧٦/١).

(٦٦) ينظر: ديوانه (٢٠)، والمفضليات (٣٩٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٦١٩/١).

النحويين^(٥٧) إذا امتنع استبداد العامل بالمضاف إليه دون المضاف، "والمراد بالاستبداد به أن يكون المضاف إليه صالحا للفاعلية إن كان المضاف فاعلا"^(٥٨).

وقد ذكر الشاطبي احترازا على قياسية هذا الحذف حيث قال: "حذف المضاف ومعاملة المضاف إليه معاملته مجاز، والأصل الحقيقة، فيلزم من القياس تكثير مخالفة الأصل، والحمل على غير الحقيقة، وذلك غير سائغ"^(٥٩). ثم أجاب عن ذلك بقوله: "إن ذلك - وإن كان مجازا - لا يمنع كونه مجازا من قياسه واطراد، وأما قوله: إنه مخالف للأصل فمسلّم، ولكن لا يلزم عدم القياس فيه؛ لأنَّ مخالفة الأصل القياسي قد يكون قياسا استعماليا، كما في (قام) ونحوه، أصله القياسي: (قوم)، ولم يلزم من مخالفته محذور، بل صار إعلاله إلى أن صار (قام) أصلا ثانيا استعماليا قياسيا. وبهذا يظهر أن القياس في الأمور المجازية سائغ إذا كثرت واطردت". وقد قال ابن جني: "وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة"^(٦٠).

المطلب الثاني: مواضع الاختلاف

الموضع الأول: فاعل الفعل الأول في نحو: قام وقعد زيد، أو أكرمني وأكرمتُ قومك ذهب الكسائي في القول المشهور عنه^(٦١) إلى أنه إذا

(٥٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٥/٣)، والمقاصد الشافية (١٨٢/٤) وتمهيد القواعد (٣٢٥٥/٣).

(٥٨) شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٦/٣).

(٥٩) المقاصد الشافية (١٥٠/٤).

(٦٠) المحتسب (١٨٨/١).

(٦١) ينظر: الحلييات (٢٣٧)، والبصرييات (٥٢٧/١)، والمقاصد الشافية (١٩٤/٣)، والمساعد (٤٥٩/١).

ويرون أنّ ذلك مقيس ، وإن لزم الإضمار قبل الذكر .
وقد استدلوا بما يلي :

أولاً : "أن الفعل لا يتحقق من غير إسناده إلى فاعل ، كما أن الفاعل لا يتحقق من غير إسناد الفعل إليه" (٧٥) ، و"إذا كنا قد علمنا بالاستقراء التزام العرب لذكر فاعل الفعل ، وألا تحذفه إلا مع تغيير الفعل ، والنيابة عن الفاعل ، فلا بدّ لنا من التزام ذلك" (٧٦) ، "مع أنّ لنا عن حذفه مندوحة ، وهو إضماره" (٧٧) .

ثانياً : أن الإضمار قبل الذكر قد جاء في كلام العرب ، حكى (٧٨) : ضربوني وضربتُ قومك ، وضرباني وضربتُ الزيدين ، وقال الشاعر (٧٩) :
جفوني ، ولم أجفُ الأخلاء إني
لغير جميلٍ من خيلِي مُهمِلُ
وقال آخر (٨٠) :

هوينني وهويتُ الخردَ العُربا
أزمانَ كنتُ منوطاً في هوىٍ وصبا

(٧٥) المغني في النحو (٢/٢٢٩) .
(٧٦) المقاصد الشافية (٣/١٩٦) .
(٧٧) التعليقة (شرح المقرب) (٤٠٢) .
(٧٨) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٦٢٠) .
(٧٩) لم أتمكن من معرفة قائله ، وهو في : شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٧٠) ، والتصريح (٢/٤٣٩) ، والدرر (١/٢١٩) و(٥/٣١٨) .
(٨٠) لم أتمكن من معرفة قائله ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٧٠) ، وصدرة في : الدرر (٥/٢٢٣) .

وقول عروة بن أذينة (٦٧) :
لو كان حيّا قبلهنّ طعائنا
حيّا الحطيمُ وجوههنّ وزمزمُ
وقول ذي الرمة (٦٨) :
وهل يرجعُ التسليمُ أو يكشفُ العمى
ثلاثُ الأثافي والرُسومُ البلاقعُ
لأنّه لو أضمر فاعل الفعل الأول لقالوا : ضربوني ،
وتعفّقوا ، وحيّا ، ويرجعن ، فلمّا لم يقولوا ذلك دلّ
على أن الفاعل محذوف (٦٩) .

وقد تبعه في مذهبه هذا هشام الضرير (٧٠) ،
والسهيلي (٧١) و ابن مضاء (٧٢) . وخالفه البصريون (٧٣)
والفراء (٧٤) من الكوفيين على اختلاف فيما بينهم . حيث
ذهب البصريون إلى أن الفاعل في هذه المسألة ليس
محذوفاً ، وإنما هو مضمّر - أي ضمير مستتر في الفعل -

(٦٧) ينظر : شعره (٣٨) ، ومنهج السالك (١/١٣٣) ، وشرح ابن
عصفور الكبير على الجمل (١/٦١٩) .
(٦٨) ينظر : ديوانه (٣/١٢٧٤) ، ومنهج السالك (١/١٣٣) وشرح
ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٦١٩) .
(٦٩) ينظر : منهج السالك (١/١٣٣) ، وشرح ابن عصفور الكبير
على الجمل (١/٦١٩-٦٢٠) .
(٧٠) ينظر : الارتشاف (٤/٢١٤٣) ، والتصريح (٢/٤٤٠) .
(٧١) قوله هذا نقله أبو حيان في : الارتشاف (٤/٢١٤٤) ، وابن
هشام الأنصاري في : مغنى اللبيب (٢/٦٩٧) ، وأوضح المسالك
(٢/٢٠) ، ولم أجده في مؤلفات السهيلي المطبوعة .
(٧٢) ينظر : الرد على النحاة (٩٥) .
(٧٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية (١/٢٠٥) ، والارتشاف
(٤/٢١٤٣) ، ومنهج السالك (١/١٣٣) ، والمغني في النحو
(٢/٢٢٧) .
(٧٤) ينظر : المصادر السابقة .

ثالثاً: أن الإضمار في حكم المنطوق به، بدليل بروزه في التثنية والجمع، في حين الحذف في حكم العدم، إذ لا يبرز عندهم في تثنية ولا جمع، "فإن قلت في حال الأفراد: ضربني وضربتُ زيداً قلت في التثنية: ضرباني وضربتُ الزيدَين، وفي الجمع: ضربوني وضربتُ الزيدَين، ولا يجوز: ضربني الزيدَين، ولا ضربني وضربتُ الزيدَين؛ لأنَّ هذا هو الحذف" (٨٦).

رابعاً: أنه لا حجة فيما استدلل به الكسائي على جواز حذف الفاعل بقول سَوَّار بن مُضَرَّب؛ "لا احتمال أن يكون أضمراً للدلالة (راضياً) عليه، كأنه قال: لا يُرضيك مُرضٍ؛ ولأنَّه قد علِّم على مَنْ يعود، كأنه قال: لا يرضيك هو، أي شيء" (٨٧).

خامساً: أن ما حكاه سيويوه من قول العرب "ضربني وضربتُ قومك" قبيح كما قال سيويوه نفسه "فإن قلت: ضربني وضربتُ قومك فجائز، وهو قبيح" (٨٨)، ثم إنه ليس بنص على ما ذهب إليه الكسائي في القول المشهور عنه، ومن تبعه. ويمكن تخريج هذه الحكاية، والأبيات التي تمسكوا بها للاستدلال على حذف الفاعل "على أن يكون الضمير فيها عائداً على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد، فاستتر كما يستتر في حال الأفراد. والدليل على جواز عود الضمير على المثني والمجموع على حدّ عوده على المفرد ما حكى من كلام العرب (٨٩): هو أحسن الفتيان

(٨٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير (٩١٢/٣).

(٨٧) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٦١٨/١).

(٨٨) الكتاب (٧٩/١ - ٨٠).

(٨٩) ينظر: الكتاب (٨٠/١)، والخصائص (٤١٩/٢).

وقال آخر أيضاً (٨١):

خالفاني، ولم أخالف خليلي

يَ فلا خيرَ في خلافِ الخليلِ

حيث أعملوا في كلِّ الفعل الثاني في المتنازع فيه، والفعل الأول في الضمير قبل الذكر. بل الإضمار قبل الذكر "مجمع على جوازه في باب "نعم"، كقول الشاعر (٨٢):

نعم امرأ هَرِمٌ لم تعرُّ نائبةً

إلا وكان لمُرتاعِ بها وزرا

وفي باب "رُبَّ"، كقول الشاعر (٨٣):

واهِ رأيتُ وشيكا صدعَ أعظمه

ورُبّه عاطبا أنقذتُ من عطبه

وفي باب البدل كقول بعض العرب: اللهم صلِّ

عليه الرؤوف الرحيم (٨٤)، وفي باب الابتداء ونواسخه

نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الآية الأولى من سورة

الإخلاص]، ﴿إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ﴾

[الآية (٧٤) من سورة طه]، فلجوازه في باب مسائل

التنازع أسوة بتلك المواضع قياساً لو لم يثبت به سماع،

فكيف وقد سمع في الكلام الفصيح؟... (٨٥).

(٨١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: شرح التسهيل لابن مالك

(١٧٠/٢)، والمساعد (٤٥٨/١)، والدرر (٣١٨/٥).

(٨٢) البيت نُسب لزهير بن أبي سلمى، وليس في ديوانه، وهو في:

شرح التسهيل لابن مالك (١٦٩/٢)، والتصريح (٤٠٩/٣).

(٨٣) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك

(١٦٩/٢)، والمساعد (١١٣/١).

(٨٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٧٠/٢)، ومغني اللبيب

(١٥٨/١).

(٨٥) شرح التسهيل لابن مالك (١٦٩/٢ - ١٧٠).

٣- أن الآيات الثلاثة التي استدلتتم بها على محيي الإضمار قبل الذكر في التنازع مجهولة القائل، و"لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله"^(٩٤). وعليه فإن الاستدلال بها ليس بحجة. ثم إن تأويلكم لها ضعيف؛ لأنه خروج عن الظاهر^(٩٥).

أما ما استدلتتم به على محيي الإضمار قبل الذكر في غير التنازع فمعارض بالمثل، إذ قد يقال: جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب، فيقاس عليه هذا الباب^(٩٦).

٤- أن حذف الفاعل في هذه المسألة إنما هو من حيث اللفظ فقط، أما من حيث المعنى فهو متوجه للمتنازع عليه، وإلا خرجت المسألة من باب التنازع، و"المنوع حذف الفاعل لفظاً ومعنى، أما حذفه لفظاً مع وجوده معنى فلا امتناع فيه"^(٩٧).

ومما يحسن إيراده هنا أن ابن عصفور - فيما نقل عنه أبو حيان - أثبت بطلان النقل المشهور عن الكسائي في هذه المسألة، حيث نص على أن "ما حكاه البصريون عن الكسائي من أنه يُجيز حذف الفاعل في نحو قولك: "ضربني وضربتُ الزيدَ باطل، بل هو عنده مضمّر مستتر في الفعل، مفرد في الأحوال كلها"^(٩٨)، وقال: "حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين، ولا عند الكوفيين".

وعلى هذا يحتمل أن يكون ما أثبتته ابن عصفور عن الكسائي صحيحاً باعتبار أن الكسائي مثله مثل غيره "قد

وأجمله، وأحسن بني أبيه وأنبله، وقد كان ينبغي أن يقول: وأجملهم وأنبلهم، فأجرى ذلك مجرى المفرد"^(٩٠).

ويمكن أن يُردّ على هذه الأدلة بما يلي:

١- أن دعوى التزام العرب ذكر فاعل الفعل بالاستقراء ليس بصحيح، فقد ثبت حذفه في مواضع لا خلاف فيها كما سبق. وأيضا لقد ذهبتم أنتم أيها البصريون - كما سيأتي - إلى أن الفاعل محذوف في باب المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٩١). وذهب جمهوركم - كما سيأتي - إلى جواز حذف فاعل (أفعلُ به) في التعجب، فكيف تنكرون حذفه حيناً، وتثبتونه حيناً آخر؟!

٢- أن ما استدلتتم به على إبراز ضمير التثنية والجمع في الفعل الأول بما حكى من كلام العرب "ضربوني وضربتُ الزيدَ" ليكون لكم حجة على أن الإضمار في حكم المنطوق به ليس بصحيح؛ لأنّ سبب التمثيل لا النقل: "وكذلك تقول: ضربوني وضربتُ قومك، إذا عملت الآخر، فلا بدّ في الأول من ضمير الفاعل؛ لئلا يخلو من فاعل"^(٩٣).

وإذا لم يثبت إبراز ضمير الفعل الأول في حال التثنية والجمع فإن الإضمار هنا كالحذف في حكم العدم، وليس في حكم المنطوق به.

(٩٤) الاقتراح (٤٢)، وينظر: الإنصاف (٥٨٣/٢).

(٩٥) ينظر: التذييل والتكميل (١٠٥/٧) نقلاً عن كتاب شرح الإيضاح لابن عصفور.

(٩٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٦١٥/٢).

(٩٧) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٣١٩/٣).

(٩٨) التذييل والتكميل (١٠٦/٧).

(٩٠) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٦٢٠/١).

(٩١) الآيتان (١٤-١٥) من سورة البلد.

(٩٢) ينظر: التذييل والتكميل (١٠٥/٧).

(٩٣) الكتاب (٧٩/١).

على السماع، لا على أن يكون مقيسا كما ذهب البصريون. وقد نقل هذا القول عنه ابن خروف^(١٠٤)، وأبو حيان^(١٠٥).

الثالث: التفصيل، إذا كان الفعل الثاني طالبا الفاعلية مثل الفعل الأول، نحو: قام وقعد زيد فإنه يجوز أن يرتفع الفاعل بالفعلين معا، ويجوز الإتيان بفاعل الفعل الأول ضميرا منفصلا بعد الجملة المعطوفة، نحو: ضربني وأكرمني زيد هو.

وأما إذا كان الفعل الثاني طالبا مفعولا، والفعل الأول طالبا فاعلا تعين الإتيان بضمير الفعل الأول متأخرا منفصلا؛ لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر، نحو: ضربني وضربتُ زيدا هو^(١٠٦).

وقوله هذا - على ما نص عليه الرضي^(١٠٧)، وابن فلاح النحوي^(١٠٨) - أصح الأقوال المنقولة عنه في هذه المسألة.

وقد ردّ عليه في قوله الأول بثبوت إعمال العرب للفعل الثاني في هذه المسألة^(١٠٩)، نحو قول طُفيل الغنوي^(١١٠):

(١٠٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي له (٢/٦٠٥).

(١٠٥) ينظر: الارتشاف (٤/٢١٤٤).

(١٠٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/٢٠٦)، والمغني في النحو (٢/٢٢٨)، والتصريح (٢/٤٤٢).

(١٠٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/٢٠٦).

(١٠٨) ينظر: المغني في النحو (٢/٢٢٨).

(١٠٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/١٦٤)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٦١٨).

(١١٠) ينظر: ديوانه (٧)، والكتاب (١/٧٧)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٦١٨).

يرى في وقتٍ ما لا يراه في وقتٍ آخر بحسب اختلاف اجتهاده"^(٩٩).

ويحتمل ألا يكون صحيحا باعتبار أنه قاس قول الكسائي هذا على ما نُقل عن الكوفيين من أنهم يرون أن الفعل الأول من الفعلين المتنازعين أولى بالعمل؛ لقوة الابتداء، وعناية العرب به في الإعمال^(١٠٠)، فلو قيل: إن الكسائي - وهو زعيم الكوفيين - يرى حذف فاعل الفعل الأول لدلّ ذلك على أنه لا يرى للابتداء أثرا في الإعمال، وحينئذ يتناقض النقل عن الكوفيين، ويحدث خلافا في منهجهم، مرة يرون للابتداء أثرا في الإعمال، ومرة لا يرون ذلك.

أما الفراء فقد نُقلت عنه ثلاثة أقوال في هذه المسألة، كلها مخالفة للمذهبين السابقين:

الأول: وجوب إعمال الفعل الأول في هذه المسألة، ومنع إعمال الفعل الثاني^(١٠١)؛ لأنّ إعمال الفعل الثاني مؤدّى إلى أمرين؛ إما الإضمار قبل الذكر، وإما حذف فاعل، "وكل واحد منهما على خلاف الأصول"^(١٠٢). وقد نص ابن بزينة^(١٠٣) على أن نقل قوله هذا "ثابت من الثقات".

الثاني: جواز إعمال الفعل الأول في هذه المسألة على الإضمار قبل الذكر، على أن يكون ذلك مقصورا

(٩٩) المقاصد الشافية (٤/٢٢٥).

(١٠٠) ينظر: الإنصاف (١/٨٦-٨٧).

(١٠١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/١٦٣)، والرد على النحاة (٩٤)، والمقاصد الشافية (٣/١٩٥).

(١٠٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/١٦٤).

(١٠٣) ينظر: غاية الأمل في شرح الجمل (١/٣٤٦)، (رسالة دكتوراه) نقلا عن د/ سلوى عرب في تحقيقها لشرح جمل الزجاجي لابن خروف الحاشية رقم (٣) ص (٢/٦٠٥).

وَكَمْتَا مُدْمَمَةً كَأَنَّ مُتَوْنَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنَ مَذْهَبٍ
"فإنَّ سيبويه - رحمه الله - وغيره من الثقات أنشده
بنصب "لون" (١١١) بالفعل الثاني "استشعرت"، وحينئذ
يبقى فاعل الفعل الأول "جرى" إما مضمرا على
مذهب البصريين، أو محذوفا على مذهب الكسائي في
قوله المشهور عنه، ومن تبعه" (١١٢).

ولا يفيد الفراء - رحمه الله - إنشاده إياه برفع
"لون"؛ لأننا نقول: هبك سلّمت لك هذه الرواية،
فكيف تصنع برواية النصب، وقد رواها الثقات، فلا
سبيل إلى ردّ ما رووه" (١١٣).

كما ردّ عليه في قوله بجواز أن يرتفع الفاعل
بالفعلين معا بـ"أن كلّ عاملٍ يُحدث إعرابا، وعلى
مذهبه يكون العاملان لا يُحدثان إلا إعرابا واحدا.
وهذا الذي قاله كسر لما اطّرد في كلام العرب من أنه لا
بُدّ لكل عامل من إحداث إعراب" (١١٤). و"أيضا إذا
قلت: قام وقعد زيدٌ فهذا العطف إما أن يكون من
عطف المفردات، أو من عطف الجمل، إذ لا ثالث
لهما، وكلاهما غير صحيح. أما عطف المفردات فلا بد
فيه من التشريك في عامل ...، وليس ذلك كذلك هنا.
وأما عطف الجمل فلا يتصور إلا بأن تجعل كل واحدٍ
من العاملين مُسندا إلى اسم يستقل به، وأما إذا
جعلتهما معا مُسندين إلى اسم واحدٍ فلا؛ لعدم

(١١١) التعليقة (شرح المقرب) (٣٩١).

(١١٢) ينظر: شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٦١٨/١)،
ومنهج السالك (١٣٣/١).

(١١٣) التعليقة (شرح المقرب) (٣٩١).

(١١٤) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٦١٨/١).

استقلال أحدهما بنفسه دون الآخر، فلا يصح إذاً أن
تكون من عطف الجمل، فصحّ أن العامل فيه أحدهما
لا كلاهما" (١١٥).

وكذلك ردّ عليه في قوله بالإتيان بضمير منفصل
مؤخّر بأن "العرب التزمت في الفاعل - إذا كان ضميرا
- الاتصال ما لم يعرض مانع منه، والموانع منه
محصورة مذكورة، وهذا ليس منها، وإذا لم يكن منها
فلا بد من الرجوع على الأصل من الاتصال، وإلا قد
خرجنا عن التزام ما التزمته العرب. فإن قال: فهذا -
أيضا - موجب، إذ يلزم من اتصال الضمير محذور،
وهو الإضمار قبل الذكر، قيل: ليس الإضمار قبل
الذكر بمحذور لما تقدّم، فلا يخرج الضمير عن أصله من
الاتصال لغير موجب ثابت" (١١٦).

وإذا كان قول الفراء الأول قد ردّ بثبوت السماع،
وقوله الثاني لا يكاد يختلف عن مذهب البصريين
المردود عليه بأكثر من وجهٍ كما تقدم، وقوله الثالث
بمجمله - كما هو واضح من الرد عليه - إن لم يكن
كالإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل في مخالفة الأصول
فليس بأحسن حالٍ منهما، لما ينضاف إلى ذلك تكلف
الإتيان بالضمير منفصلا مؤخّرا - فإني أرى أن حذف
الفاعل في هذه المسألة أولى من الإضمار قبل الذكر؛
لأنّ الحذف هنا إنّما هو من حيث اللفظ فقط؛ بدلالة
الكلام، ولا مانع من ذلك قياسا على مسألة "حذف
الفاعل مع فعله" التي هي محلّ اتفاق كما سبق؛ ولأنّ
الإضمار قبل الذكر يقتضي ظهور الضمير في حال
التثنية والجمع، فإذا قلت في الإفراد: ضربني وضربتُ

(١١٥) المقاصد الشافية (١٨٣/٣ - ١٨٤).

(١١٦) المصدر السابق (١٩٧/٣).

على حاضر، وللزم أن يقال على إعمال الثاني: ما قاموا وقعدوا إلا نحن، وعلى إعمال الأول: ما قام وقعدا إلا نحن، وكان يلزم من ذلك إخلاء الفعل المُلغى من الإيجاب؛ لأنّ الفعل المنفي إنّما يصير موجبا بمقارنة (إلا) معموله لفظا أو معنى، وعلى تقدير التنازع لم تقارن (إلا) معمول المُلغى لفظا ولا معنى، فيلزم بقاؤها على النفي، والمقصود خلاف ذلك، فلا يصح هذا الحكم بما أفضى إليه. ويتعين الاعتراف بصحة الوجه الآخر؛ لموافقته نظائر لا يشكّ في صحتها. ومن أظهر الشواهد على صحة الاستعمال المشار إليه، قول الشاعر^(١٢١):

ما جاد رأيا ولا أجدى مُحاوَلَةً

إلا امرؤ لم يَضَع دُنيا ولا ديننا

ومثله^(١٢٢):

ما صابَ قلبي وأصماه وتيممه

إلا كواعبُ من دُهلِ بنِ شيبانا^(١٢٣)

وقد خالفهم بعض النحويين^(١٢٤)، حيث ذهبوا إلى أن فاعل الفعل الأول في هذه المسألة ليس محذوفا، وإنما هو مضمَر على شريطة التفسير مع إعمال الفعل الثاني؛ تمسكا بمنع حذف الفاعل، وما التزم به البصريون - كما في المسألة السابقة - من أن الفعل "الأول" إذا توجه إلى المتنازع بالفاعلية،

(١٢١) لم أتمكن من معرفة قائلته، وهو في: تمهيد القواعد (١٨٠٤/٤)، والمساعد (٤٦٠/١)، والدرر (١٤٤/٢).

(١٢٢) لم أتمكن من معرفة قائلته، وهو في: تمهيد القواعد (١٨٠٤/٤)، والمساعد (٤٦٠/١)، والدرر (١٤٤/٢).

(١٢٣) شرح التسهيل لابن مالك (١٧٥/٢-١٧٦).

(١٢٤) ينظر: الارتشاف (٢١٤٨/٤)، ومنهج السالك (١٣٢/١).

زيدا تقول في التثنية: ضرباني وضربت الزيدين، وفي الجمع: ضربوني وضربتُ الزيدين، وهذا لم يثبت سماعه عن العرب.

الموضع الثاني: فاعل الفعل الأول في نحو: ما قام وقعد إلا زيد، و: ما ضرب وأكرم إلا أنت أو أنا أو هو

ذهب البصريون^(١١٧)، وبعض النحويين - كابن الحاجب^(١١٨) وابن مالك^(١١٩) - إلى أنّ فاعل الفعل الأول في نحو: ما قام وقعد إلا زيد، و: ما ضربَ وأكرم إلا أنت أو أنا أو هو محذوف؛ لدلالة ما بعده عليه. ولكن اختلفوا في التقدير، فابن مالك قدّر: "ما قام أحد، ولا قعد إلا زيد، فحذف (أحد) لفظا، واكتفى بقصده، ودلالة النفي والاستثناء عليه، وفاعل (قعد) ضمير (أحد) المقدّر، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وإن كان ما بعد إلا مثنى أو مجموعا أو مؤنثا"، ويكون على هذا "إلا زيد" إما بدلا من (أحد) المحذوف، أو من الضمير^(١٢٠).

والبصريون وابن الحاجب وبعض المتأخرين قدّروا: ما قام إلا زيد، ولا قعد إلا زيد، فحذف (إلا زيد) من الجملة الأولى لدلالة (إلا زيد) الثاني عليه.

وإنما لجأ هؤلاء جميعا إلى القول بحذف الفاعل؛ لامتناع أن تكون هذه المسألة من باب التنازع على إضمار الفاعل؛ إذ لو كانت منه "للزم مطابقة الضمير في أحد الفعلين. ولو كان - أيضا - من باب التنازع للزم في نحو: ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب

(١١٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٠٣/١).

(١١٨) ينظر: شرح الكافية له (٣٩٣).

(١١٩) ينظر: شرح التسهيل له (١٧٦/٢).

(١٢٠) الارتشاف (٢١٤٨/٤).

الحذف ، لا من باب الإضمار ؛ لأنهم حذفوا الفاعل مع (إلا) ؛ لدلالة الثاني عليه ؛ لأنه هو^(١٢٩).

وأجاز أبو حيان وحده أن تكون هذه المسألة من باب التنازع على إعمال الفعلين معا في الاسم الظاهر على أحد آراء الفراء المنقولة عنه في المسألة السابقة ، يقول في سياق حديثه عن نحو : ما قام وقعد إلا أنت : "ويكون من الباب (أي من باب التنازع) على مذهبي الكسائي والفراء ، ففي مذهب الكسائي على الحذف للفاعل ، وعلى مذهب الفراء لارتفاعه بالفعلين معا"^(١٣٠).

وعلى هذا الجواز يلزم الفرار من حذف الفاعل ؛ لامتناعه ، والفرار من الإضمار قبل الذكر ؛ لمخالفته الأصل ، وفساد المعنى.

وخلاصة القول في هذه المسألة أن بها أربعة أوجه محتملة. اثنان على جواز حذف فاعل الفعل الأول ، إما على تقدير التنازع ، وإما على عدم تقديره. واثنان على منع حذف الفاعل في الفعلين معا على تقدير التنازع ؛ إما على إضمار فاعل أحد الفعلين ، أو إعمال الفعلين معا في الاسم الظاهر.

وإذا كان القول بمنع حذف الفاعل على تقدير إضمار فاعل لأحد الفعلين قد سبق أن ضُعبَ بفساد المعنى فإن القول بمنع حذف الفاعل على تقدير إعمال الفعلين معا في الاسم الظاهر قد سبق أن ضُعبَ - أيضا - في المسألة السابقة بكسر ما اطرده في كلام العرب من أنه لأبَدَ لكل عامل من إحداث إعراب^(١٣١). وحينئذ تصفو المسألة على أحد وجهي حذف الفاعل ، وهما

وألغيته فلا بد أن يكون في العامل الملغى ضمير موافق للمتنازع"^(١٢٥).

ولم يَأبه هؤلاء بما يترتب على قولهم هذا من فساد المعنى على ما ذكره القائلون بحذف الفاعل ، ولذلك صرح ابن الحاجب بتخطئتهم ، فقال : "فإن قلت فما تصنع بمثل : ما ضرب وأكرم إلا أنت أو إلا أنا أو إلا هو ونحوه ، فإنهما فعلاّن وجّها إلى مضمّر تنازعاه ؛ لأنّه يصلح أن يكون لكل واحد منهما كالظاهر. قلت : قد ذكر ذلك بعض المتأخرين ، وهو غلط ؛ لأنّه لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما المضمّر ... وعند ذلك يفسد المعنى"^(١٢٦).

ولا شك أنّ ما قاله ابن الحاجب هو عين الصواب ، لكن لا يمنع ذلك أن تكون هذه المسألة من باب التنازع عن طريق آخر غير الإضمار ، وهو ما تنبّه إليه الرضي^(١٢٧) وأبو حيان^(١٢٨) ، إذ قاسا هذه المسألة على المسألة السابقة ، فأجازا أن تكون هذه المسألة من باب التنازع بإعمال الفعل الثاني في الاسم الظاهر ، وحذف فاعل الفعل الأول ؛ لدلالة الثاني عليه على مذهب الكسائي. وعلى هذا يسلتزم متابعة البصريين لمذهب الكسائي. يقول الرضي : "ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ، ويكون الفاعل محذوفا من الأول مع إعماله للثاني ، كما هو مذهبه على ما يجيء. ويلزم البصريين - أيضا - في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه ؛ لأنهم يوافقونه - ها هنا - في أن هذا من باب

(١٢٥) شرح الرضي على الكافية (٢٠٢/١).

(١٢٦) شرح الكافية له (٣٩٣).

(١٢٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية (٢٠٣/١).

(١٢٨) ينظر : الارتشاف (٢١٤٨/٤).

(١٢٩) شرح الرضي على الكافية (٢٠٣/١).

(١٣٠) ينظر : الارتشاف (٢١٤٨/٤).

(١٣١) ينظر : ص (٢٤).

ونفيه عمّا سواه إلا بتقدير محذوف هو الفاعل. والأصل: ما قام أحدٌ إلا زيداً أو إلا زيدا. ويدلّ على مراعاة أصل التركيب تذكير الفعل في قول العرب^(١٣٥): ما قام إلا امرأة، فلولا أن هناك فاعلا ذكراً محذوفاً، والمعنى: ما قام أحدٌ إلا امرأة لما جاز حذف التاء من المؤنث الحقيقي^(١٣٦)، إذ لا يجوز حذف التاء من المؤنث الحقيقي إلا في نادر أو ضرورة^(١٣٧).

وأيضاً فإن ما بعد (إلا) في هذه المسألة قد جاء منصوباً^(١٣٨) في قول عروة بن حزام^(١٣٩):
يُطالِبُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً
وَمَا لِي - يَا عَفْرَاءُ - إِلَّا ثَمَانِيَا
وقول الآخر^(١٤٠):

لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمَجْدُ وَالْقِصَائِدَا

غَيْرِكَ، يَا بَنَ الْأَكْرَمِينَ وَالِدَا
فلولا مراعاة أصل التركيب لما جاز النصب، إذ التقدير في بيت عروة بن حزام: ومالي نوقٌ إلا ثمانياً^(١٤١)، والتقدير في قول الآخر: لم يبقَ أحدٌ غيرك^(١٤٢).

(١٣٥) ينظر: التذييل والتكميل (١٨١/٨).

(١٣٦) ينظر: التصريح (٢٧٨/٢).

(١٣٧) ينظر: التذييل والتكميل (١٨١/٨).

(١٣٨) ينظر: توجيه اللمع (٢٢٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٠٥/٢).

(١٣٩) ديوانه (٢٧)، وينظر: المصدران السابقان، والخزانة (٣٧٥/٣).

(١٤٠) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: التذييل والتكميل (١٨٠/٨)، والدرر (٨٧/٢).

(١٤١) ينظر: الخزانة (٣٧٥/٣).

(١٤٢) ينظر: التذييل والتكميل (١٨٠/٨).

سائغان؛ لأنّ الحذف فيهما لفظي بدلالة الكلام، مثله مثل المواضع السابقة المتفق عليها.

وأحسب أن القول بجواز حذف فاعل الفعل الأول على تقدير الأعمال وفق مذهب الكسائي أولى من القول بعدم تقدير الأعمال؛ وذلك لتوحيد الحكم بين هذه المسألة والمسألة قبلها، وجعلهما من باب واحد. فلا فرق بين أن تقول: ما قام وقعد إلا زيد، وأن تقول: قام وقعد زيد؛ لأنّ (إلا) مع النفي إثبات، ولا مندوحة من جواز حذف الفاعل هنا، ومنعه هناك. وأيضاً فإن جعل الفعلين في هذه المسألة متوجهين في الحكم لما بعد (إلا) يمنحهما حق المساواة في الدلالة على الحصر، وهو مقصد المتكلم؛ لأنه لو لم يُرد الحصر في هذا لقال: قام وقعد زيد، أو قام زيد وقعد.

والغريب أنني لم أجد فيما اطلعت عليه من مصادر من نقل عن الكسائي جواز حذف الفاعل في هذه المسألة مع أنّ مذهبه يقتضي ذلك كما في المسألة السابقة.

الموضع الثالث: الفاعل في نحو: ما قام إلا زيد

ذهب الكسائي^(١٣٢)، وتبعه الفراء^(١٣٣) - وقيل: بعض النحويين^(١٣٤) - إلى أن الفاعل في نحو: ما قام إلا زيد يجوز أن يكون ما بعد (إلا)، ويجوز أن يكون محذوفاً لفظاً؛ لدلالة الكلام عليه. وإذا كان محذوفاً فإنّ ما بعد (إلا) إما أن يكون بدلاً مرفوعاً، أو مستثنى منصوباً؛ نظراً لمراعاة أصل التركيب، إذ لا يصح أن يكون ما بعد (إلا) في حكم إثبات النفي عن ما قبلها،

(١٣٢) ينظر: التذييل والتكميل (١٨٠/٨)، ومنهج السالك (١٦٥/١)، والارتشاف (١٥٠٥/٣)، وتمهيد القواعد (٢١٢٩/٥).

(١٣٣) ينظر: النكت الحسان (١٠٥).

(١٣٤) ينظر: التذييل والتكميل (٨١/٨)، والهمع (١٨٧/٢).

يُكَلِّفَنِي عَمِّي ثَمَانِينَ بِكَرَّةٍ
ومالي - يا عفراء - غيرُ ثمانِ
وروي أيضا:
يُكَلِّفَنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً
ومالي - والرحمن - غيرُ ثمانِ^(١٥٠)
وعليه فلا شاهد فيه على النصب.
وقول الآخر: "لم يبق ... غيرك ..." يحتمل أن يكون
(غير) فيه "مرفوعا، وبني لإضافته إلى مبني"^(١٥١)، أي
أن فتحة (غير) فتحة بناءٍ لا إعراب.

ويظهر جلياً من أدلة الكسائي ومن تبعه، وأدلة
جمهور النحويين وردودهم أن الكسائي ومن تبعه قد
تمسكوا بالمعنى على أصل التركيب، فأجازوا رفع ما
بعد (إلا) على البديل بعد حذف الفاعل، ومن ثمَّ
أجازوا النصب على الاستثناء؛ لأنَّ مسوغ الرفع على
البديل هو مسوغ النصب على الاستثناء، ولا فرق بين
أن تقول: ما قام إلا زيداً أو إلا زيدا؛ لأنَّ الأصل: ما
قام أحدٌ إلا زيداً أو إلا زيدا.

وجمهور النحويين تمسكوا بمراعاة انضباط قاعدة
عدم إبقاء الفعل بلا فاعل في اللفظ، فأوجبوا فيما بعد
(إلا) الرفع على الفاعلية، ولجؤوا إلى تأويل أدلة
الكسائي، ومن تبعه النقلية لمخالفتها لتلك القاعدة.

وعليه فإني أرى أن تمسك جمهور النحويين بعدم
جواز حذف الفاعل في هذه المسألة، واللجوء إلى تأويل
النصوص النقلية في مقابل وجهٍ سائغٍ لا مبرر له؛ لأنَّ
حذف الفاعل لفظاً قد ثبت في مواضع لا خلاف فيها كما
مرّ، كما ثبت عند البصريين في مواضع على ما سيأتي.

(١٥٠) الخزانة (٣/٣٧٥).

(١٥١) التذليل والتكميل (٨/١٨٠).

في حين ذهب جمهور النحويين^(١٤٣) إلى وجوب رفع
ما بعد (إلا) على الفاعلية، بحجة أن الفاعل لا يجوز
حذفه^(١٤٤)، وإن كان "لا ينكر أن يكون المعنى طالبا بتقدير
بتقدير أمرٍ لا يعتبر لفظاً، إذا لا يلزم من التقديرات
المعنوية اعتبار الأمور اللفظية بها"^(١٤٥). وبعبارة أخرى "لَمَّا
قيل: ما قام إلا زيدٌ فعلم أن القيام أثبت لزيد وحده،
ونُفي عن غيره كان ذكر ما نفي عنه القيام، وتركه في
المعنى سواء، وبقي تصحيح اللفظ عند حذفه، وتصحيح
اللفظ إلا يعرَى الفعل من فاعلٍ، وليس في الكلام فاعل
سوى ما بعد إلا فجعل فاعله"^(١٤٦).

أما القول بمراعاة أصل التركيب، والاستدلال على
ذلك بقول العرب: ما قام إلا امرأة فلا يلتفت إليه؛
لأنَّ اصطلاح النحويين للفاعل منظور فيه للفظ،
والفاعل لفظاً ما بعد (إلا)، "وكون الأصل ما قام أحد
منظور فيه للمعنى"^(١٤٧).

وأما الاستدلال بنصب ما بعد (إلا) بالبيتين
السابقين فليس بحجة؛ لأنَّ ذلك "شاذ لا يقاس
عليه"^(١٤٨)، وأيضا فإن بيت عُروة بن حزام يحتمل أن
يكون التقدير فيه "إلا ثمانية جمال، فرخم في غير النداء
ضرورة"^(١٤٩)، بل إن هذا البيت من قصيدة نونية
"وروايته هكذا:

(١٤٣) المقاصد الشافية (٣/٣٧٦).

(١٤٤) ينظر: التذليل والتكميل (٨/١٨٠) وتمهيد القواعد
(٥/٢١٢٩).

(١٤٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/١٠٠ - أ و ب).

(١٤٦) المصدر السابق، الصحيفة نفسها.

(١٤٧) حاشية الحضري على شرح ابن عقيل (١/٣٦٣).

(١٤٨) شرح ألفية ابن معطي (١/٥٩٩).

(١٤٩) شرح الرضي على الكافية (٢/١٠٥).

ويجوز فيما بعده النصب على الاستثناء، والرفع على التبعية، بدل البداء، فتقول: ما قام إلا زيدا إلا عمرو وإلا بكرا، وإن شئت إلا بكرًا.

ولم أجد من النحويين - فيما اطلعت عليه من مصادر - من أوجب رفع ما بعد (إلا) على الفاعلية حال تكرارها. وهذا يقوي ما ذهب إليه الكسائي ومن تبعه؛ لأنّ مسوغ النصب على الاستثناء عند النحويين فيما بعد (إلا) حال تكرارها، أو الرفع على البدل عند الأبيدي لا بدّ أن يكون إمّا هو نفسه المسوغ عند الكسائي ومن تبعه جواز رفع ما بعد (إلا) على البدل أو نصبه على الاستثناء حال عدم تكرارها، وإمّا أن يكون ما ذكره ابن عصفور من أن ذلك لا يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل ملفوظ به. فإن كان الأوّل فإن جواز النصب على الاستثناء أو الرفع على البدل فيما بعد (إلا) حال عدم تكرارها أولى من حال تكرارها، وإن كان الآخر، وهو ما ذكره ابن عصفور، فإن فيه إلزام ما لا يلزم، خاصة أنّ جواز حذف الفاعل هنا إمّا هو من جهة اللفظ فقط.

الموضع الرابع: فاعل المصدر

ذهب البصريون^(١٥٥) - وقيل جمهورهم^(١٥٦) - إلى أن فاعل المصدر المستوفي الشروط الموجبة لإعماله عمل فعله محذوف، سواءً أكان ذلك المصدر مضافاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾^(١٥٧)، أو مُنَوَّنًا،

ثم إنّ النحويين^(١٥٢) أجازوا حال تكرار (إلا) في هذه المسألة بقصد استثناء بعد استثناء، نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً رفع أحد المستثنيات على الفاعلية، ونصب ما عداه على الاستثناء، غير أن المستثنى الأول عندهم أولى بالرفع، وما عداه أولى بالنصب. وإنما ساغ النصب على الاستثناء - هنا - وإن لم يكن سائغاً عند جمهورهم حال عدم تكرار (إلا)؛ لأنّه - كما نص ابن عصفور - "لا يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل"^(١٥٣).

بل إنّ الأبيدي - فيما حكى عنه^(١٥٤) - فصل في هذا بين أن يكون ما قبل (إلا) طالبا فاعلاً أو مفعولاً لم يسم فاعله، وبين أن يكون طالبا غير ذلك. فأجاز في أحد المستثنيات الرفع على البدل في صورتين من ثلاث صور، أوردها في قوله "فإن كان يطلبه - أي إن كان ما قبل (إلا) يطلب ما بعدها - فاعلاً أو مفعولاً لم يسم فاعله جعلت أحد الأسماء المستثنيات على حسب ما يطلبه العامل، فترفعه على أنه فاعل أو مفعول ما لم يسم فاعله لا بدّ من ذلك؛ لأنّ الفعل لا يستغني عن الفاعل أو ما قام مقامه، فإن رفعت الأوّل جاز فيما بعده الرفع على البدل، بدل البداء، والنصب على الاستثناء، فتقول: ما قام إلا زيداً إلا عمرو، وإن شئت إلا عمراً. وإن أقيمت الآخر نصبت الأوّل المتقدم على الاستثناء؛ لأنّ التابع لا يتقدم على المتبوع، فقلت: ما قام إلا زيدا إلا عمرو. وإن أقيمت المتوسط لم يجز فيما قبله إلا النصب على الاستثناء،

(١٥٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٩٦)، والمقاصد الشافية (٣/٣٨٢). والتذيل والتكميل (٨/٢٧١).
(١٥٣) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/٢٥٥).
(١٥٤) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (١١١).

(١٥٥) ينظر: الارتشاف (٥/٢٢٥٨)، والمساعد (٢/٢٣٢).

(١٥٦) ينظر: منهج السالك (٢/٣١١).

(١٥٧) الآية (٢٠٠) من سورة البقرة.

نحو قوله تعالى: ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(١٤) يَتِيمًا^(١٥٨)، وذلك لدلالة الكلام عليه^(١٥٩)، أو الاستغناء؛ لكونه اسما صريحا، والأسماء مكتفية بأنفسها، مستغنية عن غيرها^(١٦٠).

ولكي يتجنب هؤلاء الاعتراض عليهم بإنكارهم على الكسائي جواز حذف الفاعل - كما سبق - في الموضوع الأول من مواضع الاختلاف - فرّقوا بين فاعل المصدر، وفاعل الفعل وما أشبهه من الأسماء العاملة عمله. الأول أجازوا حذفه، والآخر لا يُجيزوا حذفه، حتى قال أبو حيان: "الفاعل عند البصريين محذوف في باب المصدر، وإن كان من قواعدهم أن الفاعل لا يُحذف"^(١٦١). وحُجَّتْهم في التفريق من ثلاثة أوجه:

١- أن الفعل وما أشبهه من الأسماء غير المصدر يتحمل ضميرا، فلا يستغني عن فاعل، أمّا المصدر فلا يتحمل ضميرا؛ لأنه بمنزلة اسم الجنس نحو الماء والتراب، فكما لا يتحمل اسم الجنس ضميرا، فكذلك ما أشبهه، ولذلك قد يُستغنى عن فاعله. يقول ابن مالك: "وجاز أن يُستغنى عن مرفوع المصدر دون مرفوع الفعل وما أشبهه مما ليس مصدرا؛ لأن الفعل لو دُكر دون مرفوع لكان حديثا عن غير محدث عنه، وكذا ما يعمل عمله من صفة أو اسم فعل فإنه لا يعمل إلا وهو بنفسه واقع موقع الفعل، ومؤدّ معناه فاستحقّ ما يستحقّه الفعل من مرفوع يحدث به عنه ظاهرا أو مضمرا، فلو خلا منه لكان في تقدير فعلٍ خلا من

مرفوع، وليس كذلك المصدر؛ لأنه إذا عمل العمل المنسوب إليه بإجماع لم يكن إلا في موضع غير صالح للفعل، فجرى مجرى الأسماء الجامدة في عدم تحمّل الضمير"^(١٦٢).

٢- "أن الفعل طالبُ الفاعلِ ببنيته، وللإخبار عنه أخذ من الحدث، وبُني، فحذفه نقض للغرض، ويحذف المفعول مع الفعل المبني للفاعل، ولا يحذف مع الفعل المبني للمفعول؛ لأنه ليس طالبا له ببنيته، وإنما تعدّى إليه؛ لأنه يستدعيه من جهة معناه، فإذا بُني الفعل للمفعول صار المفعول كالفاعل يرتفع، ولا يجوز حذفه، لما في ذلك من نقض الغرض. فإذا تقرّر أن الحذف وعدم الحذف راجعان لنقض الغرض، وذلك راجع لبناء الفعل، فما بني الفعل للإخبار عنه لم يجوز حذفه، وما لم يُبن الفعل للإخبار عنه جاز حذفه. والمصدر ليس يطلب الفاعل إلا من الجهة التي يطلب المفعول؛ لأنه لا بنية له طالبة بواحد منهما، فيجوز لك أن تأتي للمصدر بما تريد من فاعلٍ ومفعول، وتحذف الآخر؛ إذ ليس في ذلك نقض للغرض؛ لأنه لا بنية للمصدر تطلب بها فاعلا أو مفعولا"^(١٦٣).

٣- "أنّ المصدر على مذهبهم^(١٦٤) ليس مشتقا من الفعل، وإنما الفعل مشتق من المصدر، وما أشبه الفعل من الأسماء غير المصدر مشتق من الفعل. يقول ابن الشجري: "واسم الفاعل يُضمّر الفاعل فيه، والمصدر يحذف الفاعل منه، وإنما أضمر الفاعل في اسم

(١٥٨) الآيتان (١٤-١٥) من سورة البلد.

(١٥٩) ينظر: التبصرة والتذكرة (٢٤١/١).

(١٦٠) المرجل (٢٤٣).

(١٦١) البحر المحيط (١٤٣/١).

(١٦٢) شرح التسهيل له (١١٢/٣).

(١٦٣) الكافي في الإفصاح (١٠٧٣/٣-١٠٧٤) نقلا عن الشلوبين.

(١٦٤) ينظر: الإنصاف (٢٣٥/١).

الكوفيين^(١٧٥) - وقيل بعض البصريين^(١٧٦) - وقد رُدَّ عليهم من ثلاثة أوجه:

الأول: أن الضمير لا بدّ أن يعود على مذكور في الكلام، وفي نحو قولك: عجبت من أكل التفاحة "لا دليل فيه على فاعل يجعل الإضمار له، والإضمار يستدعي عهداً"^(١٧٧).

الثاني: أن فاعل المصادر - هنا - "لا يؤكد، ولا يُبدل منه، ولا يعطف عليه كما يكون ذلك في الفعل، واسم الفاعل وغيرهما"^(١٧٨).

الثالث: "أن الفاعل لو كان مضمراً لظهر في حال التشبية والجمع، فلمّا لم يظهر - هنا - أبداً لا في الإفراد ولا في التشبية ولا في الجمع، وإنما نقول في ذلك كله: ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۖ يَتِيمًا﴾ أردت واحداً أو اثنين أو جمعا، وكذلك"^(١٧٩):

بَضْرِبِ بِالسَّيْفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ

أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

لا نقول فيه إلا هكذا، لا يتصل به ضمير تشبية ولا جمع إن أردت به التشبية والجمع"^(١٨٠)، فإذا ليس بمضمّر.

الرأي الثاني: أن الفاعل ليس بمحذوف، ولا مضمّر، وإنما هو منويّ إلى جنب تلك المصادر، ويدلّ

(١٧٥) ينظر: منهج السالك (٢/٢٣٢)، والارتشاف (٥/٢٢٥٨ - ٢٢٦٠)، والمساعد (٢/٢٣٢).

(١٧٦) ينظر: شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/٢٤).

(١٧٧) المساعد (٢/٢٣٢).

(١٧٨) المقاصد الشافية (٤/٢٢٤).

(١٧٩) البيت للمرار بن المنقذ في: المحتسب (١/٢١٩)، وشرح المقدمة الجزولية الكبير (٣/٩١٧)، وشرح الفصل (٦/٦١).

(١٨٠) شرح المقدمة الجزولية الكبير (٣/٩١٧) بتصرف يسير.

الفاعل؛ لأنه مشتق من الفعل، فأضمروا فيه الفاعل، كما أضمروه في الفعل، والمصدر بعكس ذلك؛ لأن الفعل مشتق منه"^(١٦٥).

ومذهب البصريين هذا أو جمهورهم ارتضاه الأخفش^(١٦٦) وبعض المتأخرين، أمثال ابن عصفور^(١٦٧) وابن مالك^(١٦٨) وابن أبي الربيع^(١٦٩)، والشاطبي^(١٧٠).

ولم يرتضه آخرون، ولهم في ذلك ثلاثة آراء متباينة:

الرأي الأول: أن الفاعل في تلك المصادر مضمّر - أي ضمير مستتر - كما يضمّر في الصفات والظروف؛ "لأن المصدر نائب مناب الفعل، فلا يحذف معه إلا ما يحذف مع الفعل"^(١٧١)؛ ولأنه قد عمل المصدر في الظاهر نحو قولهم^(١٧٢): "أعجبنى قراءة في الحمام القرآن" فلزم أن يعمل في المضمّر"^(١٧٣).

وأيضا فإن المصادر - هنا - وإن كانت بمنزلة اسم الجنس في الجمود فهي مؤوّلّة بمشتق، فمثلا المصدر في قوله تعالى: ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۖ يَتِيمًا﴾ مؤوّل بمشتق، تقديره "أن يطعم"^(١٧٤). وهذا رأي

(١٦٥) أمالي ابن السجري (٣/٢٠٠).

(١٦٦) ينظر: الاقتضاب (١/٢٧٨).

(١٦٧) ينظر: شرحه الكبير على الجمل (٢/٢٤).

(١٦٨) ينظر: شرح التسهيل له (٣/١١٢).

(١٦٩) ينظر: الكافي في الإفصاح (٣/١٠٧٣).

(١٧٠) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٢٢٤).

(١٧١) الكافي في الإفصاح (٣/١٠٧٣).

(١٧٢) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٢١٩).

(١٧٣) ينظر: اللباب (١/٤٥٢).

(١٧٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/٥٢٣).

وعلى ضوء كل ما سبق أرى أنّ الفاعل - في هذه المسألة - مضمّر (ضمير مستتر) كما قال الكوفيون، ولكن على تأويل جمود المصدر بالمشق، كما جاء في قراءة الحسن وأبي رجاء^(١٨٦): ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۖ يَتِيمًا﴾ بنصب (ذا) بـ (أطعم)^(١٨٧)؛ وذلك لتلافي الردود السابقة على هذا القول، وتلافي القول بأنه لا فاعل ألبتة لهذه المصادر، مع أنّ المصادر دالة على الحدث، ولا حدث إلا بحدث (فاعل). وأيضا لتحقيق الموافقة مع أصل عمل المصدر، حيث إنّه لا يعمل إلا بتقدير أن أو ما والفعل، وما جاء من إعمال المصدر بغير هذا التقدير فهو خلاف الأصل، نحو قولهم: سمع أذني زيدا يقول ذلك^(١٨٨). ولا التفات لمن ردّ هذا القول بأنّ نحو: عجبت من أكل التفاحة ونحوه لا دلالة فيه على فاعل يجعل الإضمار له؛ لأنّ المصدر فيما مثل به لا بدّ أن يقدر بأن والفعل أو ما والفعل وإلا وجب أن يكون الفاعل ظاهرا، فيقال: عجبت من أكل زيد التفاحة.

وإذا كان المصدر على تقدير أن والفعل أو ما والفعل فإنّ الدلالة على فاعله بينة، ألا وهي التاء في (عجبت)، والتقدير: عجبت من أن أكل التفاحة.

ثمّ إنّ الفاعل في هذه المسألة إذا اعتبر ضميرا مستترا عائدا على ما قبله على جمود المصدر بالمشق أولى من اعتباره محذوفا؛ لأنّ الحذف خلاف الأصل. كما أنّه - أيضا - أولى وأوجز من أن يقال: إنّه اسم صريح منوي على ما نقل عن ابن الأبرش. وقلت أولى؛ لأنّ

عليه ما قبله. فمثلا الآية السابقة يكون التقدير فيها "أو إطعام إنسان". وهذا رأي ابن الأبرش^(١٨١)، وحجته - كما نقل أبو حيان - أنه "لا يجوز أن يُقال: إن الفاعل مضمّر؛ لأنّ المصدر لا يضمّر فيه؛ لأنه بمنزلة أسماء الأجناس، ولا يجوز أن يُقال: محذوف؛ لأنّ الفاعل لا يحذف"^(١٨٢).

ورُدّ عليه بأن "نحو قولك: عجبت من ركوب الفرس، الفاعل - هنا - ليس منويا، ولا يدلّ عليه ذكر شيء قبله"^(١٨٣).

ثالثا: أنه لا فاعل مقدر ألبتة في تلك المصادر إذا كانت تلك المصادر منونة، وأن ما وقع بعد تلك المصادر من أسماء منصوبة فهي منتصبة بالمصدر، كما ينتصب التمييز في عشرين درهما. وهذا رأي السيرافي^(١٨٤).

وقد ردّ عليه بأنه لا بدّ أن يكون الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۖ يَتِيمًا﴾ مرادا أو غير مراد. فإن قال: إنه غير مراد فهذا باطل بالضرورة؛ لأنّه لا بدّ للإطعام من مطعم من جهة المعنى. وإن قال: إنه مراد فقد أقرّ بأنّ المصدرية تقتضيه كما يقتضيه الفعل، وأنه يخالف عشرين درهما، فيلزمه أن يكون مقدرًا فيه"^(١٨٥).

(١٨١) هو خلف بن يوسف بن فرتون بن الأبرش الأندلسي المتوفي سنة ٥٣٢هـ، كان إماما في العربية واللغة. تنظر ترجمته في بغية الوعاة (٥٥٧/١)، وينظر قوله هذا في: منهج السالك (٣١١/٢)، والارتشاف (٢٢٥٨/٥)، والهمع (٤٤٩/٣).

(١٨٢) منهج السالك (٣١١/٢).

(١٨٣) المصدر السابق (٣١١/٢).

(١٨٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٨١/٢/أ).

(١٨٥) منهج السالك (٣١١/٢) بتصرف.

(١٨٦) ينظر: مختصر ابن خالويه (١٧٤)، والبحر المحيط (٤٧٦/٨).

(١٨٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٣٣/٥).

(١٨٨) ينظر: المقاصد الشافية (٢٣٢/٤).

وقد جاء حذف هذا المجرور الذي هو الفاعل؛ لدلالة الكلام عليه، خاصة إذا كان (أَفْعِل) معطوفاً على آخر مذكور معه الفاعل، نحو قوله تعالى^(١٩٢):

﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾، أي: أسمع بهم وأبصر بهم. وهم بهذا ينقضون ما التزم به البصريون عامة من عدم جواز حذف الفاعل، وإبقاء الفعل بلا فاعل في اللفظ، ويكونون مضطرين للعودة لما سبق أن نَهَوْا عنه الكسائي، ومن تبعه من جواز حذف الفاعل؛ لدلالة الكلام عليه، لكن يرون أن مما سهّل حذفه هنا ثلاثة أمور:

الأول: "أن لزومه الجر كسائه صورة الفضلة"^(١٩٣).

الثاني: "كونه في اللفظ بمنزلة الفضلة"^(١٩٤).

الثالث: "أنه في المعنى كمعمول (أَفْعِل)، فحُمِل عليه"^(١٩٥).

ومع هذا لم يسلموا من المخالفة فقد خالفهم الكوفيون^(١٩٦)، وجماعة من البصريين^(١٩٧)، وبعض المتأخرين، فقالوا: إن فاعل (أَفْعِل) من صيغة (أَفْعِل) به لا يحذف، لأحد أمرين:

مصطلح "المنوي" فيه إشكال من جهة إشعاره بربط اكتمال التركيب بنية المتكلم، فمتى كُشِفَتْ نية المتكلم اكتمل التركيب، ومتى لم تُكشَف اختل التركيب، وما لا إشكال فيه أولى مما فيه إشكال.

أما قولي أوجز؛ فلأنه عيّن مسمى ما قبله بالتكنية، في حين لو جعل اسماً صريحاً منوياً لكان تعيين مسمى ما قبله بإعادة اللفظ. والتكنية أوجز من إعادة اللفظ.

الموضع الخامس: فاعل (أَفْعِل) به

ذهب جمهور البصريين^(١٨٩)، وتبعهم بعض المتأخرين^(١٩٠) - إلى أن فاعل (أَفْعِل) في صيغة (أَفْعِل) به) قد يحذف على اعتبار أن المجرور فاعل لـ (أَفْعِل)، إذ الأصل في نحو "أحسن يزيد": "أحسن زيداً، أي: صار ذا حسن، كما تقول: أثرى الرجل إذا كان غنياً. فلما دخل الكلام معنى التعجب غيروا البنية إلى (أَفْعِل) للدلالة على ذلك، فقالوا: أحسن زيداً، فقبح اللفظ؛ لأن هذه البنية بنية الأمر، وبنية الأمر لا ترفع الظاهر، فأدخلوا الباء الزائدة، وألزموها ليزول قبح اللفظ، فقالوا: أحسن يزيد، ودخلت الباء هنا على الفاعل كما دخلت عليه في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الآية (٤٣) من سورة الرعد]، الأصل: كفى الله. فاللفظ على هذا لفظ الأمر، والمعنى على الخبر، والمراد به التعجب"^(١٩١).

(١٨٩) ينظر: توضيح المقاصد (٨٨٧/٢)، والارتشاف (٢٠٦٦/٤)، والمقاصد الشافية (٤٣٦/٤).

(١٩٠) أشمال العكبري في: اللباب (٢٠٢/١)، وابن مالك في: شرح التسهيل (٣٧/٣).

(١٩١) الكافي في الإفصاح (٧٢٥-٧٢٦).

(١٩٢) الآية (٣٨) من سورة مريم.

(١٩٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣٧/٣).

(١٩٤) المقرب (٧٧/١).

(١٩٥) المساعد (١٥٣/٢).

(١٩٦) ينظر: شرح الجزولية الكبير (٨٩٢/٢)، وشرح جمل

الزجاجي لابن خروف (٥٨٤/٢) والنكت الحسان (٣٨).

(١٩٧) ينظر: الارتشاف (٢٠٦٧/٤)، منهج السالك (٣٧١/٢)،

والتصريح (٣٧٧/٣).

المجرور في صيغة (أفعل به) ليس فاعلا، وإنما هو مفعول به لـ (أفعل)، ولا حرج من حذفه؛ لأنه فضلة، على اعتبار أن (أفعل) فعل أمر حقيقة، وفاعله ضمير مستتر فيه، تقديره "أنت". وإنما كان المجرور مفعولا به لأحد وجهين:

الأول: أن الهمزة في (أفعل) للتعديّة، والباء زائدة^(٢٠٦).

الثاني: أن الهمزة في (أفعل) للصيرورة، والباء للتعديّة^(٢٠٧).

وقد استدلوا على قولهم هذا - بالإضافة إلى كون المفعول به فضلة، ولا حرج من حذفه حينئذٍ - بما يلي:

١- ثبوت نصب الاسم حال حذف الباء، كما في قول عمرو بن أحمـر^(٢٠٨):
وإمّا زال سرجٌ من مَعَدِّ
فأجدر مثل ذلك أن يكونا
وقول الآخر^(٢٠٩):

ألا طرقت رجالُ القوم ليلى
فأبعد دارٌ مُرتحلٍ مَزارا

(٢٠٦) هو قول الفراء والزجاج وابن خروف والزنجشري، ينظر: شرح المفصل (١٤٨/٧)، والارتشاف (٢٠٦٧/٤)، والتصريح (٣٧٣/٣).

(٢٠٧) عزي هذا القول للزجاج في: شرح الكافية (٢٣٥/٤) كما عزي لبعض المتأخرين في: توضيح المقاصد (٨٨٧/٢).

(٢٠٨) ديوانه (٨٧)، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف (٥٨٥/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٥/٣).

(٢٠٩) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك (٣٥/٣)، والمساعد (١٥٠/٢)، والهمع (١٢٠/٢).

الأمر الأول: وقد قال به جماعة من البصريين - منهم الفارسي فيما حكى عنه^(١٩٨) - أن المجرور - وإن كان فاعلا لـ (أفعل) على النحو الذي ذكرتموه - لما حذف منه الباء استتر الفاعل في الفعل كاستتاره من قولك: زيد كفى به فارسا، فتقول: زيد كفى فارسا.

وقد ردّ هذا الأمر من وجهين:

الوجه الأول: أن هذا التعليل يستلزم "أن يبرز الضمير في التثنية والجمع، كما يبرز في (كفى) إذا قيل في الزيدان كفى بهما فارسين، والزيدون كفى بهم فرسانا: الزيدان كفيا فارسين، والزيدون كفوا فرسانا. ومعلوم أنه لا يبرز ضمير مع (أفعل)، فعلم بذلك بطلان هذا التعليل"^(١٩٩).

الوجه الثاني: "أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار من نحو: أكرم بنا وأحلم بنا، فلو حذف الباء، ولم يقصد حذف لقيـل: أكرم بنا وأحلمنا؛ لأنّ "نا" لا تقبل الاستتار، والمقول إنما هو: أكرم بنا وأحلم بنا"^(٢٠٠).

والأمر الآخر: - وقد قال به الكوفيون وبعض المتأخرين كالزنجشري^(٢٠١) وابن كيسان^(٢٠٢) وابن خروف^(٢٠٣)، والرضي^(٢٠٤) وأبي حيان^(٢٠٥) - أن

(١٩٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧/٣)، ومنهج السالك (٣٧٣/٢).

(١٩٩) شرح التسهيل لابن مالك (٣٧/٣).

(٢٠٠) المصدر السابق الصحيفة نفسها.

(٢٠١) ينظر: المفصل (٢٧٦).

(٢٠٢) ينظر: الارتشاف (٣٦٧/٤)، وأوضح المسالك (١١/٣).

(٢٠٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي له (٥٨٥/٢).

(٢٠٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٣٥/٤).

(٢٠٥) ينظر: منهج السالك (٣٧١/٢).

في البيت الأول "فعل أمر عاريا من تعجب، بمعنى اجعل مثل ذلك جديرا بأن يكون، أي حقيقا"^(٢١٦)، أو يكون "فعل تعجب مسندا إلى (مثل ذلك)، ثم حذفت الباء اضطرارا، واستحقّ مصحوبها الرفع بحقّ الفاعلية، لكنّه بني لإضافته إلى مبني"^(٢١٧).

وأن يكون (أبعد) في البيت الآخر "دعاء على معنى أبعد الله دار مرتحل عند مزار محبوبه"^(٢١٨).

ثانياً: أنه لو كان فاعل (أفعل) في صيغة (أفعل به) ضميراً مستترا لبرز في التأنيث والتثنية والجمع كما يبرز مع غيره من أفعال الأمر. ولا يقال: إنه جرى مجرى الأمثال فلزم حالة واحدة؛ لأنّ المثل يلزم لفظاً واحداً دون تبديل أو تغيير، و(أفعل) المذكور لا يلزم لفظاً واحداً أصلاً^(٢١٩).

ثالثاً: أنه لا تناقض بين زيادة الباء وملازمتها في (أفعل به)؛ لاختلاف الوجهة، إذ ملازمتها إنّما هو من أجل قبح اللفظ، كون الأصل في فعل الأمر إلا يرفع اسماً ظاهراً، أما زيادتها فإنما هو من أجل المبالغة والمدح^(٢٢٠).

رابعاً: أن تغيير المتعجب منه بين الصيغتين إنّما هو لأنّ الفاعل في صيغة (أفعل به) "ليس شيئاً غير المفعول به، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أحسن زيداً، فتقديره:

فلو كان الاسم بعد (أفعل) في هذين البيتين في موضع رفع لارتفع كما يرتفع الاسم بعد (كفى) إذا حذفت منه الباء، إذ تقول في كفى بالله: كفى الله"^(٢١٠).

٢- أن القول بزيادة الباء على الفاعل فيه خروج عن الأصل، في حين أن القول بزيادتها على المفعول، أو كون الباء للتعدي ليس فيه ذلك^(٢١١). بل إن زيادة الباء على المفعول مطردة^(٢١٢)، وجعل همزة (أفعل) للتصيير يفيد مجيء الباء للتعدي؛ لأنّ هذا المعنى مستفاد من باء التعدي^(٢١٣).

٣- أن الباء لو كانت لازمة لما حذفت، ثم إنه كيف تكون الباء زائدة لازمة في آن واحد؟!، والزيادة والملازمة متناقضتان^(٢١٤).

٤- أن جعل المجرور مفعولاً لـ (أفعل) يحقّق توافقاً بين هذه الصيغة القياسية للتعجب، والصيغة القياسية الأخرى (ما أفعله) في كون المتعجب منهما مفعولاً، في حين لو جعل المجرور فاعلاً لـ (أفعل) لكان المتعجب منه في باب التعجب تارة فاعلاً وتارة مفعولاً^(٢١٥).

وقد اعترض على هذه الأدلة بما يلي:
أولاً: أنه لا حجة في إثبات نصب الاسم بعد (أفعل) بالبيتين السابقين؛ لاحتمال أن يكون (أجدر)

(٢١٠) ينظر: منهج السالك (٣٧١/٢).

(٢١١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١١٠/٢).

(٢١٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٣٥/٤).

(٢١٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١١١/٢).

(٢١٤) ينظر: مناقشات وتعليقات حول صيغة أفعل به التعجبية لجميل علوشي (١٤٩).

(٢١٥) ينظر: الأصول (١٠١/١)، وشرح المفصل (١٤٨/٧).

وصيغة أفعل به (٢٠).

(٢١٦) شرح التسهيل لابن مالك (١٣٥/٣) وينظر: شرح الجزولية الكبير (٨٩٢/٢).

(٢١٧) شرح التسهيل لابن مالك (٣٥/٣).

(٢١٨) المصدر السابق، الصحيفة نفسها.

(٢١٩) ينظر: المصدر نفسه.

(٢٢٠) ينظر: شرح المفصل (١٤٨/٧)، ومناقشات وتعليقات في

صيغة أفعل به التعجبية لعبد اللطيف حشاد ص (١٤٨).

- أن (أفعل) في صيغة (أفعل به) فعل باتفاق^(٢٢٤)،
وبنيته تقتضي أن يكون فاعله ضميرا مستترا، لا ظاهرا
ولا محذوفا.

- أن هذا المذهب خال من التكلف والتأويل بخلاف
ما ذهب إليه جمهور البصريين، ومن تبعهم من ادعاء
عدم أصالة صيغة (أفعل به)، وادعاء لزوم الباء
الزائدة، وحذف الفاعل، وجعل المتعجب منه فاعلا
في صيغة (أفعل به) مفعولا في صيغة (ما أفعله)،
وتأويل ما ثبت سماعه عن العرب من إسقاط الجر،
ونصب الاسم بعده. ولا شك أن ما لا تكلف فيه ولا
تأويل أولى مما فيه تكلف وتأويل.

- أن هذا المذهب يقابل مذهب حذف الفاعل،
والمفاضلة بينهما كالمفاضلة بين تقديم السماع على
القياس، أو تقديم القياس على السماع، وكما أنه لا
التفات للقياس إلا في حال انعدام السماع، فلا التفات
لحذف الفاعل إلا في حال انعدام وجه سائغ يقابله.

الموضع السادس: فاعل (نعم) في نحو: نعم رجلا

زيد

ذهب ابن الطراوة^(٢٢٥) إلى أن فاعل (نعم) في نحو
قولك: نعم رجلا زيدا محذوف، معللا ذلك بقوله:
"لأنه لا يبرز في الثنية ولا الجمع؛ ولأنه في موضع
إبهام؛ لأجل استغراق المدح، ومواضع الإبهام يحسن
فيها الحذف"^(٢٢٦).

شيء حسن زيدا، وذلك الشيء ليس غير زيد، فإن
الحسن لو حل في غيره لم يحسن هو، فكان ذلك الشيء
مثلا عينه أو وجهه، وليسا غيره، فلذلك جاز أن
يكون مفعولا في ذلك اللفظ، وفاعلا في هذا اللفظ، إذ
المعنى واحد^(٢٢١).

ويمكن أن يجاب عن اعتراض عدم بروز الضمير في
الثنية والجمع بأن (أفعل به) - وإن لم يكن قد جرى
مجرى المثل فلزم صورة واحدة - فإنه فعل غير
متصرف، و"سهل ذلك انحاء معنى الأمر فيه، كما
انمحي في (ما أفعل) معنى الجعل، وصار معنى (أفعل
به) كمعنى (ما أفعل)، وهو محض إنشاء التعجب،
ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث
باعتبار ثنية المخاطب وجمعه وتأنيته"^(٢٢٢).

وأیضا "فإن ضمير (أفعل به) قد ألحق بضمير
(أفعل) في نحو: ما أحسن زيدا، فكما لم يجمع في
(أحسن) لم يجمع في (أحسن به) بجامع اتفاق الفعلين
في المعنى"^(٢٢٣).

والذي يظهر لي صحة ما ذهب إليه الكوفيون،
وبعض المتأخرين من أنه لا حذف للفاعل في هذه
المسألة، باعتبار أن الفاعل في صيغة (أفعل به) ضمير
مستتر، والمجرور ليس فاعلا، وإنما هو مفعول به،
وذلك للأمر الآتية:

- أن المفعول به فضلة، فحذفه غير ممتنع.

(٢٢٤) ينظر: الارتشاف (٤/٢٠٤٨)، وتمهيد القواعد
(٢٥٥٥/٥).

(٢٢٥) ينظر: التذييل والتكميل (ج٥/١٧٦/أ)، والارتشاف
(٤/٢٠٤٨)، وابن الطراوة النحوي (٢٧٢).

(٢٢٦) ينظر: التذييل والتكميل (ج٥/٧٦/أ).

(٢٢١) شرح المفصل (٧/٤٨)، وينظر: صيغة التعجب (أفعل به)
ص (٢٠).

(٢٢٢) شرح الرضي على الكافية (٤/٢٣٥).

(٢٢٣) حاشية الصبان على الأشموني (٣/٩٧٣).

من نواسخ الابتداء، ولو كان فاعلا بـ(نعم) لم يجز إعمال الناسخ فيه.

ثانيها: قول العرب: إخوتك نعم رجلاً، فيقدمون اسم الممدوح على (نعم)، ولا يضمرون فيها ضميراً عائداً عليه، فكنت تقول: إخوتك نعموا رجلاً، ولو كان فاعلاً حال تأخره لم يكن بدّ من تحمل (نعم) ضميراً عائداً عليه، وإذا انتفى كون الاسم المرفوع فاعلاً تعين كون الفاعل ضميراً مستتراً.

ثالثها: قول العرب: نعم رجلاً أنت، يفصلون الضمير، ولو كان فاعلاً بـ(نعم) لزم اتصاله^(٢٣٣).

وقد رجّح أستاذي عياد الثبتي^(٢٣٤) ما ذهب إليه ابن الطراوة بخمسة أوجه، هي:

- مذهب الجمهور يقتضي الإضمار قبل الذكر، وهو خلاف الأصل.

- الضمير المحذوف لا يعود على متكلم ولا مخاطب ولا غائب، والأصل أن يكون للضمير مرجع يعود عليه.

- مذهب الكسائي والفراء يعارضه أن فاعل (نعم) لا يكون إلا أعم من المخصوص، ولو قلت: نعم زيدٌ لم يكن في اللفظ ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد المدح؛ لأنّ (لفظ) نعم لا يختص بنوع من المدح دون نوع، ولفظ (زيد) - أيضاً - لا يدل إذ كان اسماً علماً وضع للفرقة بينه وبين غيره.

- أن الإبهام يقتضي حذف الفاعل، والنكرة المنصوبة تفسير لذلك الفاعل المحذوف.

ووافقه ابن فرخان، يقول: "فاعل (نعم) محذوف بشريطة التفسير، فالمفسر هو النكرة المنتصبة بعده على التمييز، فكان التقدير: نعم الرجل رجلاً زيد"^(٢٢٧).

وقد ذهب غيرهما من النحويين إلى أن فاعل (نعم) في هذه المسألة ليس محذوفاً^(٢٢٨)، إلا أنهم اختلفوا في تعيين الفاعل.

فقال الكسائي والفراء ودريود^(٢٢٩): إنه الاسم الظاهر المرفوع بعد النكرة المنصوبة. والنكرة المنصوبة حال عند الكسائي ودريود، وتميز منقول عند الفراء؛ لأنّ الأصل عنده في نحو: نعم رجلاً زيدٌ "رجلٌ نعم الرجلُ زيدٌ، فحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، فقيل: نعم الرجلُ زيدٌ، ثم نقل الفعل إلى اسم الممدوح، فقيل: نعم رجلاً"^(٢٣٠).

في حين قال الجمهور^(٢٣١) - وقيل: البصريون^(٢٣٢) - إن الفاعل مضمّر (ضمير مستتر)، لا اسماً ظاهراً ولا محذوفاً، مستدلّين على ذلك بثلاثة أدلة:

"أحدها: قول العرب: نعم رجلاً كان عبدُ الله، فيعملون في الاسم المرفوع بعد الممكن (كان) وأشباهاها

(٢٢٧) المستوفى في النحو (١/١١١).

(٢٢٨) ينظر: الارتشاف (٤/٢٠٤٨)، وتمهيد القواعد (٥/٢٥٥٥)، والأشموني (٣/٩٩٤).

(٢٢٩) ينظر: الارتشاف (٤/٢٠٤٨). ودريود لقب لعبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسي، له شرح على نحو الكسائي في ستة أجزاء. تنظر ترجمته في: طبقات النحويين والبصريين (١٢٣)، وبغية الوعاة (٢/٤٤).

(٢٣٠) تمهيد القواعد (٥/٢٥٥٥).

(٢٣١) ينظر: الأشموني (٣/٩٩٤).

(٢٣٢) ينظر: تمهيد القواعد (٥/٢٥٥٥).

(٢٣٣) تمهيد القواعد (٥/٢٥٥٥-٢٥٥٦).

(٢٣٤) ينظر: ابن الطراوة النحوي (٢٧٣).

كُورَةٌ وَضِعَتْ بَصَوَالِجَةً
فَتَلَقَّهَا رَجُلٌ رَجُلٌ
(فتلقفها الناسُ رجلاً رجلاً)، فحذف الفاعل
(الناس)، وأقيم مقامه الاسمان الواقعان حالاً.
واستدل على ذلك بإجماع النحويين على منع تعدد
الفاعل، وامتناع عطف (رجل) الثاني على (رجل)
الأول؛ لتنزلهما حين وقعا موقع الفاعل منزلة الشيء
الواحد، وذلك على التفصيل، أي: فتلقفها الناس
مفصلين، كما امتنع العطف في الخبر في نحو: الرمان
حلو حامض لتنزله منزلة الشيء الواحد، أي: الرمان
مز. يقول: "أجمعوا على أنّ الفاعل لا يتعدد، وإنّما
يكون واحداً، وأمّا قوله: فَتَلَقَّهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

فأصلها: تَلَقَّهَا النَّاسُ رَجُلًا رَجُلًا، فهما في
الأصل منصوبان على الحال، نحو: ادخلوا الأول
فالأول، فحذف الفاعل، وأقيما مقامه، فلمّا
أقيما مقام شيء واحد جعلنا كشيء واحد، فلم
يتعاطفا، وصار رفعهما كأنه رفع واحد؛ لأنّ (رجل
رجل) بمنزلة قولك: الناس مفصلين، ونظيره:
هذا حلو حامض؛ أنّهما لما كانا بمعنى مُزّ، امتنع
عطفهما، وكان رفعهما كرفع واحد، وكان
الضمير منهما" (٢٣٨).

وبناء على رأي ابن هشام هذا عدّ السيوطي من
مواضع حذف الفاعل: الفاعل إذا قام مقامه حالان
للتفصيل، فقال بعد أن نقل نص ابن هشام السابق:
"يجوز حذف الفاعل إذا قام مقامه حالان

- أن الراجح جواز الجمع بين الفاعل والتميز وفاقا
للمبرد ومن تبعه، وقد ورد من ذلك قول الشاعر (٢٣٥):
نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هُنْدٌ لَوْ بَدَلَتْ
رَدُّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِأَيِّمَاءِ
- أن في اعتبار الفاعل في (نعم زيدٌ رجلاً) محذوفاً
مُفسِّراً بـ(رجلاً)، والتقدير نعم الرجل رجلاً زيدٌ طرداً
للباب على وتيرة واحدة، ومعنى هذا أن فاعل (نعم)
لا يكون إلا معرفاً بـ(أل) الجنسية ظاهراً أو محذوفاً
مفسراً بنكرة، أو مضافاً إلى المعرف بها".

ويمكن أن يضاف إلى هذه الأوجه أن الحذف في
كلام العرب بالجملة - كما قال الشاطبي - "جائز في
العمد والفضلات؛ لدلالة المعنى على المحذوف" (٢٣٦)،
ولا شك أن دلالة المعنى على المحذوف في هذه المسألة
بيّنة. ثم إن القول بحذف الفاعل على هذه الصورة قد
ورد عن النحويين على ما سبق، ولم يُعارض في هذه
المسألة بإخلال حكم، أو فساد معنى بخلاف القولين
المناظرين له.

المبحث الثاني: "مواضع ذكرها بعض

المتأخرين والمحدثين"

الموضع الأول: حذف الفاعل إذا قام مقامه حالان
للتفصيل

رأى ابن هشام الأنصاري - على ما نقل عنه
السيوطي - أن الأصل في عجز قول الشاعر (٢٣٧):

(٢٣٥) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: الارتشاف (٢٠٥١/٤)،

وتمهيد القواعد (٢٥٤٤/٥)، والخزانة (٣٩٨/٩).

(٢٣٦) المقاصد الشافية (١٤٩/٤-١٥٠).

(٢٣٧) نسبه أبو حيان في منهج السالك (١٨٣/١) لبعض المولدين

دون أن يفصح عن قائله، وهو في: النكت (٣٤٤/١).

(٢٣٨) قوله هذا نقله السيوطي عن كتابه "التعليقة على الألفية".

ينظر: النكت (٣٤٣/١-٣٤٤).

(رجل رجل) محتملا غير متعين. وإذا كان محتملا غير متعين سقط به الاستدلال على منع العطف، ويسقطه يسقط تقدير حذف الفاعل، وإن وجد في الكلام ما يقوم مقامه، ولذلك قال أبو حيان بعد أن ذكر استحسانه السابق: "وعلى هذا أحسن ما خرج قول بعض المولدين: كرة... البيت، أي: فتلقفها رجل فرجل" (٢٤٥).

الأمر الثاني - أن الأصل في الحال ألا يقوم مقام الفاعل؛ لأن "وقوعه موقع الفاعل يُجوزُ إضماره، وهو لا يكون مضمرا.

وأیضا فإن الحال زيادة في الخبر، وإسناد الفعل إليها يصيرها محبرا عنها، وذلك يرفع عنها حكم وضعها، وهو الزيادة في الخبر" (٢٤٦).

الأمر الثالث: أنهم لم يثبتوا موضع حذف الفاعل هذا إلا في البيت السابق، وعلى رأي ابن هشام وحده، والبيت - كما نص أبو حيان قبل - من كلام المولدين، فلا يقاس غيره عليه. ولو كان هذا الموضع مراعى عند العرب لكثروا طرد، كما كثروا طرد موضع حذف الفاعل وإقامة النائب مقامه.

الموضع الثاني: فاعل خلا وعدا وحاشا إذا استثنى بها ذهب ابن مالك في كتابه "التسهيل" (٢٤٧) إلى أن فاعل الأفعال (خلا وعدا وحاشا) إذا استثنى بها، وانتصب ما بعدها لازم الحذف، بتقدير "بعض" المضاف إلى

للتفصيل". وتبعه يس العليمي^(٢٣٩)، ومحمد محيي الدين عبد الحميد^(٢٤٠).

ويمكن أن يرد عليهم بثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن النحويين أجازوا فيما جاء على أصل البيت السابق نحو: ادخلوا رجلا رجلا الأوجه الآتية^(٢٤١):

- ذهب الزجاج إلى أن (رجلا) الثاني توكيد لـ (رجلا) الأول؛ لثبوت التكرار للتوكيد في كلام العرب.

- وذهب الفارسي - فيما نقل عنه - إلى أن (رجلا) الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل

في (رجلا) الثاني. وذهب - أيضا - إلى أن (رجلا) الثاني صفة لـ (رجلا) الأول على التركيب، "وقد جاء

التركيب بإعراب الاسمين، قال: تزوجتها رامية هرمزية"^(٢٤٢). وتبعه في هذا الأخير ابن جني على ما نقل عنه، "لكنه لم يدع تركيبا، وقدره على حذف مضاف، أي: ذا رجل، أو مفارق رجل"^(٢٤٣).

- واستحسن أبو حيان^(٢٤٤) في (رجلا) الثاني أن يكون معطوفا على (رجلا) الأول بتقدير الفاء، أي: أول فأول؛ لخلوّه من التكلف.

فلو أسقطنا هذه الأوجه على أصل "فتلقفها رجل رجل" على رأي ابن هشام لأضحى قوله بتركيب

(٢٣٩) ينظر: حاشيته على شرح الفاكهي لفطر الندى (٦٨/٢).

(٢٤٠) ينظر: منتهى الأرب على شرح شذور الذهب (١٦٠).

(٢٤١) ينظر: الارتشاف (١٥٥٨/٣)، ومنهج السالك (١٨٣/١) -

(١٨٤)، والمساعد (٩/٢)، والهمع (٢٢٧/٢).

(٢٤٢) المساعد (٩/٢).

(٢٤٣) منهج السالك (١٨٤/١) والمساعد (٩/٢) بتصرف.

(٢٤٤) ينظر: الارتشاف (١٥٥٨/٣)، ومنهج السالك (١٨٤/١).

(٢٤٥) منهج السالك (١٨٤/١).

(٢٤٦) المغني في النحو بتصرف (٢٢٠/٢)، وينظر: المقاصد الشافية

(١٢-١١/٣)،

(٢٤٧) ينظر: ص (١٠٦).

سوى زيد، وهذا وإن صحَّ إطلاق البعض على الكل إلا واحدا، فلا يحسن؛ لقلته في الاستعمال. فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، فيقدّر: قاموا عدا زيدا، أي جاوز قيامهم زيدا، ويستمر على هذه السنن أبدا إذا دعت إليه حاجة".

وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك من لزوم حذف فاعل هذه الأفعال على كلا التقديرين إنما هو أحد ثلاثة مذاهب في المسألة^(٢٥١)، والمذهب الثاني:

- أن الفاعل ضمير مستكن في هذه الأفعال، تقديره (هو) وهو مذهب سيبويه^(٢٥٢) وأكثر البصريين^(٢٥٣) والمتأخرين^(٢٥٤)، وابن مالك نفسه في كتابه "شرح الشافية الكافية"^(٢٥٥)، إلا أنهم اختلفوا في عود الضمير وفق الآتي:

قال بعضهم^(٢٥٦): إنه عائد على "اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فإذا قلت: قاموا عدا زيدا، فالتقدير: عدا هو، أي القائم زيدا".

وقال بعضهم^(٢٥٧): إنه عائد على "البعض المدلول عليه بكلمة السابق، أي: عدا هو، أي:

(٢٥١) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٩/٨)، وتمهيد القواعد (٢٢١٤/٥).

(٢٥٢) ينظر: الكتاب (٣٤٩-٣٤٨/٢).

(٢٥٣) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٩/٨)، ومنهج السالك (١٧٥/١).

(٢٥٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٨٩/٢)، والمقاصد الشافية (٤٠٦/٣)، و التصريح (٥٨٩/٢).

(٢٥٥) ينظر: (٧٢١/٢).

(٢٥٦) ينظر: شرح للمحة البدرية (٢٣١/٢)، والتصريح (٥٨٩/٢).

(٢٥٧) ينظر: المصدران السابقان.

ضمير المستثنى منه، كما هو حال "ليس" و"لا يكون" المستثنى بهما.

وإنما التزم الحذف لوقوع هذه الأفعال موقع أداة الاستثناء (إلا)، وجريانها مجراها، فكما لا يظهر بعد (إلا) سوى اسم واحد فكذلك ما جرى مجراه^(٢٤٨). فإذا قلت: قام القوم عدا زيدا أو خلا زيدا أو حاشا زيدا، فإن التقدير: عدا بعضهم زيدا، وخلا بعضهم زيدا، وحاشا بعضهم زيدا، يقول بعد أن ذكر هذه الأفعال: "ويستثنى بـ"ليس" و"لا يكون"، فينصبان المستثنى خيرا، واسمهما "بعض" مضاف إلى ضمير المستثنى منه، لازم الحذف، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة".

وقد جاء ظاهر كلامه في الشرح - أي شرح التسهيل^(٢٤٩) - وفق مذهبه هذا إلا أنه ضعف التقدير السابق بحجة أن تقدير البعض في قولك: (قام القوم عدا زيدا) يستلزم أن يراد بالبعض سوى زيد، أي إطلاق البعض على الكل إلا واحدا، وهذا لا يحسن، ورأى أن الأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، يقول: "وتقول: قام القوم ليس زيدا، وأصله: ليس بعضهم زيدا، وكذلك إذا قلت: قاموا لا يكون زيدا؛ معناه: إلا زيدا، وأصله: لا يكون بعضهم زيدا، وكذا يقدر أكثر النحويون فاعل عدا وخلا، وفيه ضعف؛ لأن قولك: قاموا عدا زيدا، إن جعل تقديره: جاوز بعضهم زيدا^(٢٥٠)، لم يستقم إلا بأن يراد بالبعض من

(٢٤٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣١١/٢)، التذييل والتكميل (٣٣٢/٨).

(٢٤٩) شرح التسهيل له (٣١١/٢).

(٢٥٠) عدا بمعنى جاوز، قالت العرب: عدا فلان طوره أي جاوزه. ينظر: لسان العرب (عدا) (٩٦/٩).

قرشيون ما خلا زيدا، فها هنا لا يمكن أن يقدر: جاوز فعلهم زيدا؛ لأنه لم ينسب إليهم فعل^(٢٦٤).

وقال الصبان^(٢٦٥): إنه عائد على "نفس الاسم السابق، لكن التزم فيه التذكير والإفراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بإلا، ولجريان ذلك مجرى الأمثال التي لا تغير".

وإنما لجأ هؤلاء النحويون إلى تقدير الفاعل ضميرا مستترا في هذه الأفعال، ولم يقولوا: إنه اسم ظاهر محذوف؛ لأن "فاعليتها متحققة، والفاعل لا يحذف"^(٢٦٦).

المذهب الثالث: أن هذه الأفعال لا فاعل لها. وهو قول أبي حيان استفاده مما ذهب إليه الفراء في (حاشا) دون (خلا وعدا)، يقول أبو حيان^(٢٦٧): "وذهب الفراء إلى أن حاشا فعل، ولا فاعل له، ويمكن القول في عدا وخلا بذلك، وأن النصب بعدها إنما هو بالحمل على إلا، والتزم فيه لأي في حاشا النصب؛ لأنه لم يتمحض للحرفية، والفروع يقتصر فيها على بعض الأحكام، ولا يُنكر أن يعرى الفعل من الفاعل إذا استعمل استعمال الحروف، ألا ترى "قلما" قد استعملت للنفي المحض، فاستغنت عن الفاعل، فتقول: قلما يقوم زيد، إذا أردت معنى: ما يقوم، فلا تحتاج إلى فاعل، وكذلك هذه الأفعال لما كانت معانيها في الاستثناء بمعنى إلا، ولم يظهر فرق من جهة المعنى

بعضهم زيدا"، وهو ما قال به البصريون^(٢٥٨) في "ليس" و"لا يكون".

وقد ضُغف هذا التقدير بنحو ما قاله ابن مالك قبل^(٢٥٩).

وقال المبرد فيما نقل عنه^(٢٦٠): إنه عائد "على (من) المفهوم من معنى الكلام المتقدم، فإذا قلت: (قام القوم) علم المخاطب أن ثم من قام، وجعل في نفسه أن زيدا بعض من قام، فإذا قلت: عدا زيدا، فالتقدير: عدا هو، أي: عدا من قام زيدا". وعقب أبو حيان على تقديره هذا بقوله: "وكأن الذي حملة على التقدير الفرار من إيقاع "بعض" على أكثر القوم"^(٢٦١).

وقال الرضي^(٢٦٢): إنه عائد على "مصدر الفعل المتقدم، أي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا". وهو ما رآه ابن مالك القول الأجود في شرح التسهيل قبل، وقد واختاره أبو حيان^(٢٦٣) شريطة أن يكون في الجملة السابقة فعل أو ما جرى مجراه؛ لأن "من صور الاستثناء ألا يتقدم فعل، ولا ما جرى مجرى الفعل، نحو قولهم: القوم إخوتك ماعدا زيدا، والقوم

(٢٥٨) ينظر: التذييل والتكميل (٣٣١/٨)، والمساعد (٥٨٧/١)، والتصريح (٥٨٤/٢).

(٢٥٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٨٩/٢)، والتصريح (٥٨٩/٢).

(٢٦٠) التذييل والتكميل (٣٢٠/٩)، ومنهج السالك (١٧٥/١)، وتمهيد القواعد (٢٢١٥/٥). وقوله هذا لم أجده في مؤلفاته

المطبوعة، بل إن كلامه في المقتضب (٤٢٦/٤) نص على أن العائد البعض المفهوم من الكلام.

(٢٦١) التذييل والتكميل (٣٢٠/٩).

(٢٦٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٨٩/٢).

(٢٦٣) ينظر: منهج السالك (١٧٥/١).

(٢٦٤) التذييل والتكميل (٣٢١/٨).

(٢٦٥) حاشيته على شرح الأشموني (٧٠٥/٢).

(٢٦٦) تمهيد القواعد (٢٢١٥/٥).

(٢٦٧) التذييل والتكميل (٣٢٠/٨).

الخامس : فاعل (قلّ) و(كثر) ونحوهما إذا اتصلت بها ما الزائدة، نحو: قلما يكون ذلك، وكثر ما كان ذلك".
ولا أدري علامَ استند في ذلك؟؛ لأنّه على افتراض أن الأصل في نحو (قلما يكون ذلك): قلما أحد أو شيء يقول ذلك، فحذف (أحد أو شيء) لوجود في الكلام ما يدل على المحذوف، إذ "القاعدة أنّ الشيء لا يحذف، إلا إذا دلّ عليه الدليل"^(٢٧٥).
ثم إنه على ما اطلعت عليه من مصادر لم أجد من النحويين من نصّ على جواز حذف فاعل (قلما) وأخواتها، وغاية ما نصوا عليه في فاعل هذه الأفعال ثلاثة أوجه محتملة :

الأول - وعليه أكثر النحويين كابن عصفور^(٢٧٦) وابن مالك^(٢٧٧) والشاطبي^(٢٧٨) وابن هشام الأنصاري^(٢٧٩) - : أنه لا فاعل لـ (قلما) وأخواتها لأحد اعتبارين : حرفية (قلما) وأخواتها، وفعاليتها. فالحرفية قال بها الشاطبي ؛ لتصيرها "مع (ما) حرفا نافيا بمنزلة (ما) ؛ ولذلك تستعمل للنفي المحض، فغلبت عليها الحرفية، وإذا كان كذلك، فليست مما يطلب فاعلا"^(٢٨٠).

والفعلية قال بها ابن عصفور و ابن مالك وابن هشام الأنصاري وغيرهم ؛ لاستعمالها للنفي، وثبوت الفعلية بها قبل دخول ما^(٢٨١)، لكن لما دخلت عليها (ما) كفتها

بين قولنا: قام القوم إلا زيدا، وقام القوم عدا زيدا، أُجريت مجرى "إلا" في العروء عن الفاعل".
وهذا المذهب هو أصح المذاهب في هذه المسألة من وجهة نظري ؛ لأنّ في جعل فاعل هذه الأفعال ضميرا مستترا أو اسما محذوفا تكلف تقدير من أجل الصنعة الإعرابية غير مستساغ، مع أن المعنى لا يستلزم ذلك، ولذلك قال ابن مالك في تقدير حديث رسول الله ﷺ: "يُطبع المؤمن على كلّ خلق ليس الخيانة والكذب"^(٢٦٨): "أي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب، هذا التقدير الذي يقتضيه الإعراب، والتقدير المعنوي: يُطبع على كل خلق إلا الخيانة والكذب"^(٢٦٩).

ثم إن لهذه الأفعال نظائر غير (قلما) وما أشبهها، أثبت أكثر النحويين أنه لا فاعل لها^(٢٧٠)، ككان في قولك: ما كان أحسن زيدا^(٢٧١)، والفعل الأول في نحو قولك: قام قام زيد^(٢٧٢)، ونحو قولك: بُهت الرجل، ونُفست المرأة^(٢٧٣).

الموضع الثالث: فاعل (قلما) وأخواتها

عدّ محمد محيي الدين عبد الحميد من مواضع حذف الفاعل فاعل (قلما) ونحوه، يقول^(٢٧٤): "الموضع

(٢٦٨) أخرجه أحمد في: مسنده (٢٥٢/٥).

(٢٦٩) شرح الكافية الشافية (٧٢١/٢).

(٢٧٠) ينظر: شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٥٨٥/١)،

والارتشاف (٢٠٣٥/٤).

(٢٧١) ينظر: البسيط (٧٥٤/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك

(٢١٤/١).

(٢٧٢) ينظر: توضيح المقاصد (٥٨٤/٢).

(٢٧٣) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل (٢١١).

(٢٧٤) منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (١٦٠).

(٢٧٥) المقاصد الشافية (٢٤٢/٥).

(٢٧٦) ينظر: شرحه الكبير على الجمل (٥٨٥/١).

(٢٧٧) ينظر: التسهيل (٢٨١).

(٢٧٨) ينظر: المقاصد الشافية (٥٤٩/٢).

(٢٧٩) ينظر: مغني اللبيب (٣٣٦/١).

(٢٨٠) المقاصد الشافية (٥٤٩/٢).

(٢٨١) ينظر: تمهيد القواعد (١٨٨٥/٤).

فقال: "قال سيبويه (ما) في (قلما) في موضع فاعل، ووصل مبتدأ، وما بعده خبره، والمبتدأ والخبر صلة (ما)، والتقدير عنده: وقل ما يدوم وصال...".

والواقع أن الثابت في كتاب سيبويه المطبوع لا يتفق مع هذا النقل حيث قال "وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال: ... وأنشد البيت" (٢٨٨). وقال في موضع آخر بعد إنشاد البيت: "وإنما الكلام: وقل ما يدوم وصال" (٢٨٩). ولذلك علق محقق الأزهية (عبد المعين الملوحي) على نقل الهروي بقوله: "لا تصح نسبة هذا القول إلى سيبويه ألبتة" (٢٩٠).

ومهما يكن فإني أرى أن هذه المسألة ليست من مواضع حذف الفاعل، والأولى على كلام أكثر النحويين توجيهها على فعلية (قل) وأخواتها، وإجرائها مجرى حرف النفي؛ لدخول ما الكافة عليها، فكما لا يحتاج حرف النفي إلى فاعل، فكذلك هذه الأفعال. ويقوي هذا وجود نظائر لهذه الأمثال لا فاعل لها كما سبق ذكره في الموضوع السابق.

الخاتمة

نتائج البحث

- جملة ما ذكره النحويون من مواضع حذف الفاعل ثلاثة عشر، ذكر منها المتقدمون عشرة: أربعة باتفاق، وستة على اختلاف. في حين أضاف إليها المتأخرون والمحدثون ثلاثة فقط.

(٢٨٨) الكتاب (١١٥/٣).

(٢٨٩) الكتاب (٣١/١).

(٢٩٠) الأزهية (٩٢) حاشية (٢).

عن عمل الرفع؛ لمشابتها (رب) في الدلالة على القلة أو الكثرة، والتصدير أول الكلام، ف (قل) تدل على القلة، و (كثر) و (طال) يدلان على الكثرة، و (رب) تتصل بها (ما) فتكفها عن عمل الجر فاتصلت بما أشبهها" (٢٨٢)، "فلما استعملت هذه الأفعال استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل لم تحتج إلى فاعل" (٢٨٣).

الثاني: أن (ما) في (قلما) وأخواتها مصدرية لا كافة، والفاعل على هذا المصدر المؤول (ما، وما دخلت عليه). وقد قال بهذا الوجه بعض النحويين (٢٨٤)، وردّه ابن خلف الأنصاري على ما نقله البغدادي بقوله (٢٨٥): "لا يجوز أن تكون (ما) مصدرية؛ لأنها معرفة، و (قل) تطلب النكرة، تقول: قلّ رجل يفعل ذلك، فلذلك حكمت على (من) في قولهم: قلّ من يفعل ذلك أنها نكرة موصوفة. وأيضاً لو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل، وهي هاهنا لا تدخل إلا على المستقبل".

الثالث: أنّ الفاعل (ما)، وقد نقل الهروي (٢٨٦) هذا التوجيه عن سيبويه في تخريج قول المرار الأسدي (٢٨٧):

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا

وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ

(٢٨٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢/٢٢٨).

(٢٨٣) تمهيد القواعد (٤/١٨٨٥).

(٢٨٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/٣٢٩) والارتشاف

(٤/٢٠٥١)، والخزانة (٩/٣٩٨).

(٢٨٥) الخزانة (١٠/٢٢٧).

(٢٨٦) ينظر: الأزهية (٩١).

(٢٨٧) شعره (٤٨٠)، والكتاب (١/٣١)، و (٣/٢١٥)، والخزانة

(١/٢٢٦).

ومن قال: "فإن لكل فعل لا بد له من فاعل مظهر أو مضمّر إذ لم يوجد في كلام العرب دونه" أو أخذ بقول ابن مالك:

وبعد فعل فاعل ... البيت

فيردّه ثبوت حذف الفاعل في مواضع الاتفاق السابقة، وثبوت وجود أفعال لا فاعل لها نحو: قلما وأخواتها، وخلا وعدا وحاشا إذا استثنى بها؛ لتنزلها منزلة الحرف، فكما لا يحتاج الحرف إلى فاعل، فكذلك هذه الأفعال.

- الواقع أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في حكم حذف الفاعل، لكن الخلاف بينهم في تعيين الحذف. البصريون ينظرون للفاعل من جهة اللفظ، ثم مدى تحمل ما أسند إليه للضمير. فإن تحمّله حكموا بإضمار الفاعل ما لم يترتب على ذلك فساد معنى، وإن لزم الإضمار قبل الذكر، أمّا إذا لم يتحمّله، أو ترتب على الإضمار فساد معنى حكموا بحذف الفاعل. والكوفيون ينظرون للفاعل من جهة المعنى، ثم الإضمار ما لم يكن قبل الذكر، فإن لزم الإضمار قبل الذكر حكموا بحذف الفاعل.

يوضح ذلك أن الكوفيين أجازوا حذف الفاعل في نحو: ما قام إلا زيد؛ لأن المعنى: ما قام أحد إلا زيد، في حين أوجب البصريون رفع ما بعد إلا؛ لأنه الفاعل من جهة اللفظ. وفي نحو: قام وقعد زيد، أو أكرمني وأكرمت قومك حكم البصريون في حال إعمال الفعل الثاني إضمار فاعل الفعل الأول؛ لأن ما أسند إلى الفاعل يتحمل الضمير، في حين حكم الكوفيون بحذفه؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر. وفي نحو قوله تعالى ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ﴾ (١٤) يَتِيمًا ﴿﴾

- ظهر لي صحة أربعة مواضع من مواضع الاختلاف، وهي: فاعل الفعل الأول في نحو: قام وقعد زيد، أو أكرمني وأكرمت قومك إذا أعمل الفعل الثاني، والفاعل في نحو: ما قام وقعد إلا زيد، والفاعل في نحو: ما قام إلا زيد، وفاعل (نعم) في نحو: نعم رجلاً زيدا. في حين لم يظهر لي صحة أي من المواضع التي أضافها المتأخرون والمحدثون، وهي: الفاعل إذا قام مقامه حالان للتفصيل نحو: تلقفها رجل رجل، وفاعل خلا وعدا وحاشا إذا استثنى بها، وفاعل (قل) وأخواتها إذا دخلت عليها ما.

- تسامح النحويون كثيرا في إطلاق حكم حذف الفاعل نفيًا وإثباتًا، فمن قال "حذف الفاعل لم يثبت بحال"، أو قال: "حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا عند الكوفيين" يردّه ثبوت حذف الفاعل باتفاق في المواضع الآتية: حذف الفاعل مع فعله، وحذف الفاعل وإقامة النائب مقامه، وفاعل فعل المؤنثة المخاطبة وجماعة المذكرين المؤكد بالنون، وحذف الفاعل المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

ومن قال: "وأما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلا عند الكسائي" فمبني على موضع حذف فاعل الفعل الأول في نحو: قام وقعد زيد، أو أكرمني وأكرمت قومك إذا أعمل الفعل الثاني فقط.

ومن قال: "نص البصريون على أن الفاعل لا يجوز حذفه خلافا للكوفيين" يردّه نص البصريين أو جمهورهم على حذف الفاعل في ثلاثة مواضع: الفاعل في نحو: ما قام وقعد إلا زيد، وفاعل المصدر في قوله تعالى ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ﴾ (١٤) يَتِيمًا ﴿﴾، وفاعل (أفعل به) في نحو ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾.

فهرس المراجع

أولاً: المخطوطات

- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، الأجزاء (٢)، (٣)

نسخة مصورة عن النسخة الأصلية المحفوظة بدار

الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو).

- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، نسخة

مصورة عن النسخة الأصلية المحفوظة بدار الكتب

المصرية رقم (٤٩٢٦).

ثانياً: البحوث المنشورة في المجالات العلمية

- مناقشات وتعليقات حول صيغة أفعل به، مقال

للدكتور / جميل علوش، مجلة الفيصل، العدد ٨٣

١٤٠٤هـ.

- صيغة أفعل به، بحث للدكتور / جواد بن محمد بن

دخيل، مجلة الدراسات اللغوية (م ٢٤٢٤ ١٤٢٤هـ).

ثالثاً: المطبوعات

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان

الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د/ رجب عثمان

محمد - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى

١٤١٨هـ.

٢- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق / عبد

المعين الملوحي، دمشق ١٣٩١هـ.

٣- الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي، تحقيق / طه

محسن، العراق ١٤٠٢هـ.

٤- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق /د/ عبد

الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ.

حكم البصريون بحذف فاعل المصدر (إطعام)؛ لأنه لا يتحمل ضميراً، في حين حكم الكوفيون بإضماره لتحمل المصدر ضميراً على تأويل (أن يطعم).

- كانت نظرة الكوفيين لتقديم حكم حذف الفاعل على حكم الإضمار قبل الذكر أصوب من نظرة البصريين تقديم حكم الإضمار قبل الذكر على حكم حذف الفاعل؛ بدليل اضطرار البصريين لمتابعة الكوفيين بتقديم حكم حذف الفاعل على حكم الإضمار قبل الذكر في نحو: ما قام وقعد إلا زيد؛ لما يترتب على الإضمار قبل الذكر من فساد للمعنى.

- كان الواجب على النحويين أن يحكموا بحذف الفاعل متى دل عليه دليل لفظاً أو معنى، ولا يقتصر على الدلالة اللفظية كما ذهب البصريون، أو الدلالة المعنوية كما ذهب الكوفيون. وبهذا يكون الحذف مطرداً في الفضلات والعمد دون استثناء.

- الفاعل مثله مثل المبتدأ في حكم جواز الحذف ووجوبه، فكان الواجب على النحويين أن يعنوا بذكر مواضع حذف الفاعل، كما عنوا بذكر مواضع حذف المبتدأ.

وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وأصحابه.

يتقدم الباحث بالشكر لعمادة البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز - جدة على دعمها العلمي والمادي بالمنحة رقم (٤٣١/٣٧٢/٤٣).

- ٥- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق / زهير غازي، عالم الكتب ط ٣ ١٤٠٩ هـ.
- ٦- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق / محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١ ١٤١٨ هـ.
- ٧- الاقتضاب، لابن السيد، تحقيق / مصطفى السقا، و حامد عبد الحميد، دار الكتب المصرية، ١٩٩٦ م.
- ٨- أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.
- ٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت - ١٤١٨ هـ.
- ١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ هادي حسن حمودي - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- ١١- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق / موسى العلي، بغداد ١٩٨٢ م.
- ١٢- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي - دار إحياء التراث العربي بيروت - الطبعة ١٤١٢ هـ.
- ١٣- البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع، تحقيق د/ عياد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.
- ١٤- البصريات = المسائل البصريات
- ١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية بيروت -
- ١٦- التبصرة والتذكرة، للصيرمي، تحقيق / فتحي علي الدين، ط ١ ١٤٠٣ هـ.
- ١٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هندراوي - دار القلم بدمشق - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
- ١٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق / محمد كامل بركات، المكتبة العربية، ١٣٨٧ هـ.
- ١٩- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرري، دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم - الزهراء للإعلام العربي - ط ١ ١٤١٨ هـ.
- ٢٠- التعليقة (شرح المقرب) لبهاء الدين بن النحاس، تحقيق / خيرى عبد اللطيف، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ.
- ٢١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق / علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام ط ١ ١٤٢٨ هـ.
- ٢٢- توجيه اللمع، لابن الخباز، دراسة وتحقيق د/ فائز زكي محمد دياب - دار السلام - الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.
- ٢٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراي، شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
- ٢٤- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تحقيق / تركي المصطفى، دار الكتب بيروت، ط ١ ١٤١٩ هـ.
- ٢٥- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، تحقيق / عبد السلام محمد، مكتبة عباس الباز، مكة ط ١ ١٤٢١ هـ.

- ٢٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية، ومعه شرح الشواهد للعيني - دار الفكر - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.
- ٢٧- حاشية يس العليمي على التصريح، بهامش شرح التصريح، دار الفكر.
- ٢٨- حاشية يس العليمي على شرح الفاكهي، مكتبة الباي الحلي ط ٢ ١٣٩٠ هـ.
- ٢٩- الحلبيات = المسائل الحلبيات
- ٣٠- الحل في إصلاح الخلل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور / سعيد عبد الكريم سعودي، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١ ١٤٢٠ هـ.
- ٣١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٣٩٩ هـ.
- ٣٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم - عالم الكتب - ١٤٢١ هـ.
- ٣٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد الخراط - دار القلم بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- ٣٤- ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن ناصر الباهلي، تحقيق / عبد القدوس الأنصاري - مؤسسة الإيمان بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ.
- ٣٥- ديوان عروة بن حزام تحقيق / أنطوان محسن القوال، دار الجيل.
- ٣٦- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلام الشتتمري، تحقيق / لطف الصقال، ودرية الخطيب - دار الكتاب العربي بحلب - الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ.
- ٣٧- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق / محمد عبد القادر أحمد، دار الكتب الجديد، ط ١ ١٩٦٨ م.
- ٣٨- الرد على النحاة لابن مضاء، تحقيق / شوقي ضيف، دار المعارف ط ٣.
- ٣٩- شرح ألفية شرح ألفية ابن معط، لابن القواس، تحقيق / د/ علي موسى الشوملي - مكتبة الخريجي بالرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- ٤٠- شرح شذور الذهب لابن هشام، ومعه كتاب " منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب " لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت ١٩٩٢
- ٤١- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، و/ د/ محمد بدوي المختون - هجر للطباعة و النشر - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
- ٤٢- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق ودراسة / سلوى محمد عمر عرب - منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - ١٤١٩ هـ.
- ٤٣- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب جعفر أبو جناح، توزيع مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.
- ٤٤- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر - ليبيا - بدون تاريخ.
- ٤٥- شرح ابن عصفور الكبير على الجمل = شرح جمل الزجاجي لابن عصفور.
- ٤٦- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان، تحقيق / صلاح راوي ط ٢
- ٤٧- شرح الكافية لابن الحاجب، مطبعة شنده.

- ٤٨- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه وقدمه /د/ عبد المنعم أحمد هريدي - مكة المكرمة - بدون تاريخ.
- ٤٩- شرح المفصل، لابن يعيش - عالم الكتب بيروت-.
- ٥٠- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين، تحقيق / تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٤.
- ٥١- شعر عروة بن أذينة، تحقيق د / يحيى الجبوري، دار القلم بالكويت، ط ٢ ١٤٠١هـ.
- ٥٢- شعر عمرو بن أحمر، تحقيق / حسين عطوان، مجمع اللغة بدمشق .
- ٥٣- شعر المزار الفقعسي، (ضمن شعراء أمويون القسم الثاني)
- ٥٤- طبقات النحويين والبصريين، للزبيدي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر ١٩٥٤.
- ٥٥- ابن الطراوة النحوي تحقيق ودراسة د/ عياد الثبتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي.
- ٥٦- الكافي في الإفصاح، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور / فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٢هـ.
- ٥٧- الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون - دار الجيل بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٥٨- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق / غازي مختار طليمات - دار الفكر المعاصر بلبنان - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- ٥٩- لسان العرب، لابن منظور - دار إحياء التراث العربي بيروت ط ٣ ١٤١٩هـ.
- ٦٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، دراسة وتحقيق/ محمد عبد القادر عطا - منشورات دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- ٦١- مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه، مطبعة الرحمانية، بمصر .
- ٦٢- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق / علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢
- ٦٣- المستوفى في النحو، لابن فرخان، تحقيق / محمد المختون، القاهرة ١٩٨٧م.
- ٦٤- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد - مطبعة المدني - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٦٥- المسائل الخليليات، لأبي علي الفارسي، تقديم و تحقيق د/ حسن هندراوي - دار القلم بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٦٦- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق / محمد كامل بركات- منشورات جامعة أم القرى - ١٤٢٢هـ.
- ٦٧- مسند الإمام أحمد، المطبعة الميمنية بمصر-.
- ٦٨- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه/ محمد فؤاد عبد الباقي - دار المعرفة بيروت - الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ.
- ٦٩- المغني في النحو، لابن فلاح النحوي، تحقيق/ عبد الرزاق السعدي،
- ٧٠- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية بصيدا - ١٤١٦هـ.

- ٧١- المفصل في علم العربية، للزمخشري - دار الجيل بيروت ط٢، بدون تاريخ.
- ٧٢- المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق / أحمد شاكر، وعبد السلام هاروت، المعارف، الطبعة العاشرة ١٩٩٢م.
- ٧٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق / عياد الثبتي وآخرين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- ٧٤- المقتضب، للمبرد، تحقيق / محمد عبد الخالق عزيمة - عالم الكتب بيروت-.
- ٧٥- المقرب، لابن عصفور، تحقيق / أحمد عبد الستار وزميله، ط ١١٣٩١م.
- ٧٦- منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بهامش شرح شذور الذهب، المكتبة العصرية بيروت، ١٩٩٢.
- ٧٧- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / سدني جليزر - طبع بالولايات الأمريكية سنة ١٣٦٧هـ.
- ٧٨- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق / محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ط ١١٣٩١هـ.
- ٧٩- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، تحقيق / عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٢١٤٠٨هـ.
- ٨٠- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي، تحقيق / فاخر جبر، دار الكتب العلمية بيروت ط ١٤٢٨هـ.
- ٨١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق / أحمد شمس الدين، - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

Omission of Subject between Agreement and Disagreement by Grammar Scientists

Rafei Ghazi al-solami

*Assistant Professor in the Faculty of Arts and Humanities - Faculty of Education
King Abdul Aziz University*

(Received 1/6/1432h Accepted for publication 27/4/1433h)

Abstract. To indicate the points of agreement and disagreement regarding the omission of subject by grammar scientists; and to investigate and duly study the points in depth would eliminate the clash, hammer out the conflict and settle the decision